

الاقتصاد السياسى
لحماية حقوق الملكية الفكرية
فى ظل اتفاق التربس
مع التطبيق على قطاع الزراعة
دكتور
السيد أحمد عبد الخالق
استاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
كلية الحقوق - جامعة المنصورة

الاقتصاد السياسى لحماية
حقوق الملكية الفكرية
فى ظل اتفاق التربس - مع التطبيق على
قطاع الزراعة

دكتور
السيد أحمد عبد الخالق
أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
كلية الحقوق - جامعة المنصورة

٢٠٠٤

مقدمة

كان قطاع الزراعة ومازال محلاً للإهتمام على المستوى القومى فى الدول المتقدمة والنامية . وهذا يرجع إلى ما له من أهمية اقتصادية واجتماعية تتعلق بالعاملين فى هذا القطاع ، ولدوره المهم فى توفير الغذاء والمواد الأساسية اللازمة للصناعة وغيرها من الأنشطة وكذلك لما له من تأثير على الميزان التجارى للدول المصدره والمستوردة للموارد السابقة . ولقد كان البعد القومى هو المسيطر على هذا الاهتمام ، الا أن دوائر هذا الاهتمام اتسعت لتخرج إلى الصعيد الدولى حيث سعت دول عديدة إلى تحرير التجارة العالمية فى المنتجات الزراعية ومستلزماتها . هذا فى الوقت الذى تصدت فيه دول أخرى لمثل هذا التحرير ، بل سعت إلى وضع ضوابط متشدده فى هذا الاطار بما يعكس الحساسية الشديدة فيها نحو هذا القطاع . وقد وجدت بين هذه المجموعة وتلك دول متقدمة وأخرى نامية حسبما تمليه المصلحة الوطنية فى كل منهما. ويبرز هذا التباين فى المصالح فى الخلافات والمناقشات التى دارت ومازالت تدور عند محاولة البعض منها ادراج تحرير التجارة فى السلع والمنتجات الزراعية فى الاتفاقات الدولية مثل الجات GATT أو اتفاقات أورجواى . إذ انتهت المحاولات قبل اتفاقات أورجواى إلى استبعاد قطاع الزراعة من اطار تحرير التجارة العالمية ، إلى أن أسفرت جولة أورجواى ٨٦ – ١٩٩٤ عن ادراج قطاع الزراعة ضمن المجالات الجديدة ليشملها التحرير المتدرج على نحو جزئى على النحو الوارد فى اتفاق الزراعة (١). ومازالت الزراعة تمثل أحد الموضوعات المستمرة على أجندة المفاوضات فى منظمة التجارة العالمية .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بالنسبة لقطاع الزراعة ، إذ قرر اتفاق التربس حماية الأصناف والسلالات النباتية الجديدة وكذلك الكائنات الدقيقة

---

(١) انظر الاتفاق بشأن الزراعة الذى أسفرت عنه جوله أورجواى والوارد فى الجريدة الرسمية العدد ٢٤ (تابع) عدد خاص فى ١٥ يونيو ١٩٩٥ السنة (٣٨) .

والطــرق غــير البيولوجــية للحصول على الحيوان والنبات فيما خلا بعض الاســتثناءات ، وذلــك فى المادة (٢٧) منه . كما نصت هذه المادة على أن تكــون هذه الحماية من خلال منح براءات اختراع أو تقرير نظام خاص فريد أو الجمــع بيــنهما . ويعد هذا النص – لاشك – خطوة أبعد وأكبر فى مجال تحقــيق الهدف العام لاتفاقات أورجواى ومنظمة التجارة العالمية نحو تحرير التجارة على المستوى العالمى وتفعيل مبدأ النفاذ إلى الأسواق .

ولــم يكن هذا التطور أقل من سابقة إثاره للجدل والنقاش خاصة من جانب الدول النامية المستوردة للغذاء والتى تراودها الشكوك حول نوايا الدول المــتقدمة وشــركاتها فى تكريس الهيمنة العلمية والتكنولوجية وما يتبعها من إطالــة أمد الاحتكار والاستئثار بمزايا التقدم لأطول فترة زمنية ممكنة . كما عبرت هذه الدول عن قلقها مما قد يخلفه ذلك من تأثيرات عكسية على قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير الغذاء لشعوبها على نحو آمن .

ونظراً لما ندركه من أهمية لقطاع الزراعة اقتصادياً واجتماعياً وحتى سياسياً من جهة ، ونظراً لقلة الاهتمام بدراسة تأثيرات حماية الملكية الفكرية علــى قطاع الزراعة خاصة فى الدول النامية ومن بينها مصر ، سواء أكان ذلــك فــى الحــال أو فــى المستقبل من جهة أخرى ، أثرنا أن نتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل ، آملين أن يلى ذلك المزيد من الدراسات ، إذ أن الأمــر جــد خطــير وذات أبعاد مستمرة ويستحق طرحه بشكل دائم للبحث والدراسة .

ونقترح – من ثم – أن يتم تناولنا الموضوع على النحو التالى :

أولاً : دوافع حماية الملكية الفكرية فى قطاع الزراعة .

ثانياً : خصائص التطور فى قطاع الزراعة .

ثالثاً : حماية الملكية الفكرية فى قطاع الزراعة .

أ- الحماية وفق اتفاق التربس TRIPS

ب-الحماية وفق اتفاق اتحاد حماية الأصناف النباتية الجديدة UPOV

رابعاً : تأثيرات الحماية على الزراعة فى الدول النامية

خامساً : مواجهة تحديات – الحماية – اشارة خاصة للدول النامية .

أولاً : دوافع الحمـــاية

حظيـت حمايـــة الملكـية الفكرية بصفة عامة وفى قطاعى الأدوية والزراعة بصفة خاصة بالاهتمام الشديد من قبل الدول النامية وكذلك من قبل الدول المتقدمة وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التى وضعتها على رأس أولويات سياستها الخارجية .

ويعزى الاهتمام بهذه الحماية من جانب الدول المتقدمة إلى العوامل الآتية:

١- الاتجـــاه العام فى الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة لخصخصـــة سياســـاتها الخارجية ، بحث أصبحت سياسات – فى معظمها – مطعمـــة بالمصـــالح التجارية التى تجسد تطلعات الشركات الخاصة فى تلك البلدان . حيث يتعمد المسؤولون الأمريكيون اثارة مسألة حماية حقوق الملكية الفكرية فى كل الاتفاقات واللقاءات التى يعقدونها مع غيرهم من ممثلى الدول المختلفة ، بل ويربطون الدخول فى معاهدات أو حتى تقديم المساعدات لبعض الدول بمدى مراعاه هذه الحقوق .

واذا كان هذا الاتجاه يصدق على السياسة الخارجية ، نجد انه يصدق مـــن باب أولى على السياسة التجارية والاقتصادية الأمريكية . إذ كما لاحظ كل من Grossman & Helpman أن هناك تداخلاً ما بين المسائل الداخلية والسياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة .

إذ ذكـــراً أن جماعـــات المصـــالح الخاصة كانت من أكثر المنادين والمطالبيـــن للحكومـــة الأمريكية بمبدأ مفاوضات تحرير التجارة العالمية فى أورجـــواى . كمـــا يعزون الكثير من الخلافات التجارية والاقتصادية التى قد تنشـــأ بيـــن الولايـــات المـــتحدة وأوربا أو بينها واليابان إلى ما تمارسه هذه الجماعات من ضغط. وتقول السيده A. Watson أن جماعات الضغط التى كونها القطاع الخاص تمارس تأثيرها بدءاً من أصغر الأعمال مثل نقابة بائعى الـــزهور بالتجزئة إلى أكبرها مثل غرف التجاره واتحادات المستهلكين، مما

جعل هذا القطاع يلعب دوراً مهما فى السياسة التجارية الخارجية الأمريكية([1])
وفـــى هـــذا الصـــدد يرى Putram , 1988 أنه ينبغى النظر إلى العلاقات الاقتصـــادية الدولـــية للولايـــات المتحدة على أنها لعبة ذات مستويين Two levels game يكمـــن جوهـــرها فى الأوضاع السياسية المحلية والأحزاب والضغوط الداخلية لذوى المصالح على السياسيين ثم يحدد ذلك شكل وطبيعة علاقاتهم مع نظرائهم الأجانب . ([2])

وتطبيقا لذلك يرى البعض أن اتفاق التريس كان نتيجة ضغط من قبل عـــدد مـــن الشركات ذات المصلحة خاصة فى مجالى الأدوية والكيماويات حيـــث شكلت هذه لجنة تعرف IPC مكونة من ١٣ شركة أمريكية عملاقة ، حددت ماذا تريد ثم قدمته للحكومة الأمريكية، وانضمت إليها حكومات أخرى – لتتكلم نيابة عن هذه الشركات فى قاعات التفاوض . فلقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً قوية لحماية حقوق الملكية الفكرية بصفة عامة وفى قطاعى الأدويـــة والكيماويات الزراعية بصفة خاصة لوقوعها تحت ضغط شديد من شـــركاتها العاملـــة فى الزراعة خاصة فى مجال البحوث الزراعية والتقاوى والبذور.

إذ قامـــت لجـــنة مشـــكلة تشكيلاً ذاتياً Self - appointed من عدة شركات هى :

Bristal Myers, Du pont, General Electric, General Motors, Hewlett Packard , IBM, Johnson and Johnson , Merck, Monosanto, Pfizer, Rockwell and Time - Warner .

قامـــت بممارســـة الضغوط بشكل مكثف أثناء مفاوضات أورجواى.
واعـــترف الدبلوماســـيون فـــى جنيف أن صناعة الأدوية هى التى قامت من الناحية الفعلية بصياغة الكثير من وثيقة اتفاق التربس TRIPS text وأخذت

---

(١) وكيلة وزارة التجارة الأمريكية
(٢) انظر ذلك فى السيد أحمد عبدالخالق "المنافسة الدولية وتحرير التجارة العالمية وأسواق العالم الثالث" مكتبة الجلاء الجديدة – المنصورة ١٩٩٦

الولايـات المـتحدة الـزعامة فى التفاوض نيابة عن الجميع داخل حجرات الجات([1]) .

ويصـف السـيد James Enyast of Monsanto مدير إحدى الشركات أعضاء اللجنة الأمريكية للملكية الفكرية يقول :

"Besides selling our concepts at home we went to Geneva where we presented (our) document to the staff of the GATT secretariat . We also took the opportunity to present it to the Geneva based representatives of a large number of countries. What I have described to you is absolutely unprecndent GATT. Industry has identified a major problem in international trade . I crafted a solution , reduced it to a concrete proposal and sold it to our own and other governments . Industries and traders of world commerce have played simultaneously the role of patient , the diagnosticians and the prescribing physicians .([1])

٢- ويرتبط بما سبق - ويجب أن نذكر أن اصرار الولايات المتحدة على تحرير التجارة العالمية فى قطاع الزراعة سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غـير مباشـر متحدية موقف الاتحاد الأوربى واليابان ، يستهدف تحقيق المصلحة الأمريكية من خلال :

- اسـتعادة السوق الأجنبية للمنتجات الزراعية الأمريكية والتى تقلصت كثـيراً بسبب السياسات الزراعية الأوربية والتى أسفرت - جزئياً - عـن تدهـور الصادرات الزراعية الأمريكية من حوالى ٢٦% من اجمالى الصادرات الزراعية العالمية إلى حوالى١٨،٥% فى ١٩٨٥، هـذا فى الوقت الذى زاد فيه نصيب أوربا من هذه الصادرات بنسبة

(١) D.Dawkins, 1999

تفـــوق الـــــ ١٠٠% ، إذ ارتفعت من ١٧،٧% إلى ٣٦،٦% خلال ذات الفــترة . بـــل أكثر من هذا تزيد النسبة عن ذلك كثيراً بالنسبة لـــبعض المنـــتجات (١) إذ أصـــبحت الزراعة تدخل كأحد المكونات الرئيســـية فـــى استراتيجتها للحفاظ على قواتها السياسية والعسكرية واســـتمرارها .فبالطبع تحتاج هذه القوى إلى قطاعات اقتصادية قوية وداعمة لها . ويأتى قطاع الزراعة فى مقدمة هذه القطاعات .

- أرادت الولايـــات المتحدة أن تقلل جزئيا العجز فى ميزانيتها بتقليص المساعدات (الدعم) التى تقدمها للمزارعين جزئياً بحوالى ١٥ مليار دولار مـــن دعـــم اجمالى يصل إلى ٥٥ بليون دولار فى ١٩٩٠ . ويعـــتمد نجاح مثل هذه السياسة ولاشك على مدى النجاح فى تطبيق اتفاقات أورجواى والتى تتعلق بالزراعة بشكل أو أخر .

٣- أن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة تنظر إلى المعـــرفة والتكنولوجـــيا علـــى أنها من الأصول الرأسمالية ذات الأهمية المتزايدة فى السنوات الأخيرة . إذ تفيد هذه الأصول فى :

أ/ يـــتم تصديرها الخارج للدول النامية والمتقدمة الأخرى على السواء ، ســـواء أكان ذلك فى صورة معرفه Know - How أى التكنولوجيا فى شـــكلها الـــناعم soft technology أو فى شكلها الصلب Hard-ware technology أى فـــى شكل آلات ومعدات وأجهزة . وأصبح هذا النوع مـــن الصـــادرات يمـــثل مضدراً مستمراً ومتزايد الأهمية ، بل ومتجدد للحصول على مكاسب من التجارة الدولية . وإذا ما طبقنا ذلك على قطاع الـــزراعة نجد أن تجارة المواد البيولوجية تعد من أهم الأعمال والأنشطة بالنسبة للشركات فى الدول المتقدمة.

Trade in biological resources is big business today .

---

(١) K. Dawkins , 1999

لــذا لاندهــش كثــيراً نجــد أن الأمريكان يطلقون على الابتكارت والمعلومــات تجارة القرن الحادى والعشرين . ولعل هذا يبدو جليا من أن براءات الاختراع الأمريكية تشكل ٧٥% من اجمالى براءات العالم ، حيث يتقدم حوالى ٢٠٠ ألف طلب سنويا للحصول على براءات ويتم منحها فعلاً لــ ١١٠ الف منهم وهو ما يبلغ حوالى عشرة أضعاف منتجات الابتكارات حــتى فــى أكبر الدول الصناعية بعد أمريكا وضعفى أرقام الابتكارات فى الدول الصناعية الست الأعضاء فى منظمة الدول الصناعية السبع .

لاندهش كثيراً أن نعرف أن شركات الأدوية والكيماويات الزراعية Drugs and Agrochemical compan تســمى نفسها بما يعرف بصناعة الحياة life industry واستطاعت أن تمرر بمهارة فائقة حقوق الملكية الفكرية فى دورة أورجواى .

وترى الدول المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة أن الحفاظ على التفوق التكــنولوجى يكمــن فــى الحفاظ على قدرتها التنافسية ومن ثم ترى أن دعم وتقوية حماية هذه الحقوق تمثل أولوية أولى فى سياساتها (١).

ب/ كمــا أن هــذه الصادرات غالباً ما تصحبها زيادة فى الصادرات الخدمية المــتعلقة بالصيانة والاصلاح والتدريب ، بل وحتى ربما التشغيل لفترات زمنية تطول أو تقصر حسب مستوى التقدم والتطور فى الدول المستوردة

جــ/ أن الأصــول المعرفــية والعلمية والتكنولوجية تسهم فى تحقيق ميزة تنافســية للدولــة صــاحبتها حينما تتجسد فى سلع وخدمات متطورة يتم تصــديرها إلى الخارج أو حتى فى السوق المحلية فى تنافسها مع السلع المماثلة المستوردة فى اطار تحرير التجارة العالمية .

د/ أن امــتلاك هــذه الأصول يعطى ميزة تنافسية تكنولوجية للشركات التى تنــتمى إلــى الدولة ومن ثم تستطيع أن تدخل إلى أسواق الدول الأخرى

---

(١) Tussie , 1993 ; 184

واقامة الاستثمارات المباشرة مستفيدة من الضمانات والحوافز التى تتسابق هــذه الدول فى تقديمها إلى تلك الشركات . ولاشك أن هذا يعود بالفوائد والمكاسب الكثيره على اقتصاد الدولة الأم .

٤- لقــد توافــق الاهــتمام بتوفير الحماية للملكية الفكرية فى قطاع الــزراعة مع تزايد الاتجاه نحو النزعة التجارية فى هذا القطاع والذى تجسد فــى تراجع دور القطاع العام والدولة فى الانفاق على البحوث والتطوير فى هــذا القطاع ليحل محلها القطاع الخاص التجارى . اذ نشط القطاع الخاص والشــركات الخاصة فى تطوير تكنولوجيا حيوية جديدة تعتمد على الموارد الوراثــية DNA والوسائل الحديثة فى أنسجة الخلية .. الخ . فبالنسبة للدول أعضـــاء الــــ OECD والذين يشكلون أكثر من ٩٠% من اجمالى الانفاق على البحث والتطوير الزراعى فى الدول المتقدمة ، إزداد الانفاق العام الكلى مــن ٤,٣ بليون دولار إلى ٧,١ بليون خلال الفترة من ١٩٧١ - ١٩٩٣ . وتمــت معظم الزيادة فى عقد السبعينات بمعدل ٢,٧% ، ثم هبط هذا المعدل بمقدار الثلث فى الثمانيات وأوائل السبعينات إلى ١,٨ % فقط.

وفــى المقــابل ازداد حجم الانفاق من جانب القطاع الخاص فى هذا المجال من ٤ إلى٧ مليار دولار خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٣بمعدل ٥,١%. ويشكل البحث والانفاق الخاص الآن حوالى ٥٠% من الانفاق الكلى فى دول الـــ OECD . ففى الولايات المتحدة وهى أكبر مستثمر فى البحث والتطوير الــزراعى ، على سبيل المثال ، ازدادت نسبة معدل الانفاق العام الحقيقى فى الــبحوث الزراعية بـــ ٣-٤% فى السنة بين ١٩٤٠ - ١٩٨٠ ، إلا أنه من ذلــك الحيــن هــبط إلى ٠,٧ % فى العام . وعلى النقيض تضاعف الانفاق الخاص فى البحوث الزراعية ثلاث مرات بين ١٩٦٠ - ١٩٩٢ . إذ ازدادت النفقات على بحوث تربية النباتات من ٦ مليون دولار إلى ٤٠٠ مليون بينما

---

(١) Jain , 1996; 21

ارتفعت النفقات على التكنولوجيا الحيوية الزراعية لتصل ٥٩٥ مليون دولار في عام ١٩٩٢ .

وفـــى الولايات المتحدة يهيمن القطاع الخاص على تطوير الأصناف الجديـــدة من المحاصيل الرئيسية . إذ تم اصدار حوالى ٣٣٠٧ شهادة حماية للأصـــناف النباتية لأصناف محصولية جديدة بين ١٩٧٠ - ١٩٩٤ وتشمل : فـــول الصويا - الذرة - القمح - القطن - والخضروات وهذه تغطى الجزء الأكـــبر مـــنها . ولقد مثلث الشهادات التى منحت للمحاصيل الحقلية وحصل علـــيها القطاع الخاص ٨٤% مقابل ١٦% للقطاع العام ، وبالنسبة للحشائش والاعـــلاف ٨٥% للقطاع الخاص و١٥% للقطاع العام ، الخضروات ٩٤% مقـــابل ٦% وبالنسبة لنباتات الزينة - كانت الأرقام ٩٤% مقابل ٦% على التوالى.

٥- يرى البعض من أنصار التشديد فى حماية حقوق الملكية الفكرية، أن هذه الحماية تعد ضرورية للغاية لدفع ودعم البحث العلمى والتطوير حيث تســتطيع الشركات أن تحصل على أرباح التفوق وهى أرباح غير عادية، أى غير تلك التى تحصل عليها الشركات فى ظروف المنافسة العادية وتعرف بـــ Super - normal profits أو pioneer profits . هذا خاصة وأن الكثير مـــن هـــؤلاء يزعمون أن الكثير من الابتكارات والاختراعات العلمية تتكلف مـــئات الملايين من الدولارات للمنتج الواحد (١). ويزعمون بالتالى أنه بدون هذه الحماية لن تستطيع تلك الشركات وقطاعات الأعمال الاستثمار فى مجال البحث والتطوير والتوصل إلى منتجات جديدة (٢).

ولقد طالب وزير الزراعة الأمريكى بذلك صراحة فى خطاب له فى المعهـــد الهندى للبحوث الزراعية فى ٢٩ يناير ١٩٩٦ . إذ طالب الهند بأن

---

(١) Fisch & Speyer , 1997 ; 90
(٢) Jain , U 196 : 21

يمـــنح تشـــريعها حمايـــة معقوله لشركات البذور الدولية لكى تزود الفلاحين بأفضل أنواع البذور وإلا لن تقبل هذه الشركات على الانفاق على البحث من أجل نفع البشرية .

وفى هذا يقول C.Brenner, 1998

" An appropriate IPR system, which provides innovators with economic incentives, will thus stimulate beneficial R&D" .

٦- يرى البعض الآخر أن اتفاق التربس يعد مهما نظرا لأن الكثير من الدول النامية الآن تتبع النموذج اليابانى، وذلك من خلال الاعتماد على التقليد والمحاكـــاه للمنـــتجات الـــواردة مـــن الـــدول المتقدمة وكذلك الحصول على التكنولوجـــية الأجنبية المتطورة وتوظيفها فى اطار استراتيجيتها للحاق بالدول المتقدمة الآن وهو ما تعرف بـــ Catching - up starategy(١)

وهنا ترى الدول المتقدمة أنها فى الوقت الذى تخصص جزءاً متزايداً من ناتجها القومى للبحث العلمي والتطوير، يجب أن تحمى ناتج هذه الأبحاث وتعـــوض هـــذه النفقات وتحصل على أرباح التفوق. ومن بين أهم الوسائل لتحقيق ذلك هو سعيها للحصول على براءات اختراع فى الخارج لكى تستطيع تســـويق البراءات ذاتها أو تسوق السلع والمنتجات التى تحميها هذه البراءات فى الأسواق الأجنبية حتى وان لم تكن تنوى هى أو شركاتها استغلال البراءة ذاتها بشكل مباشر فى تلك الأسواق .

ولاشـــك أن ذلـــك يـــؤدى إلـــى غلق الطريق على المنافسين ويمنع المشـــروعات الأخـــرى من الدخول ليس فقط فى أسواقها ، بل وحتى أسواق

(١) Fisch & Speyer, 1997 : 90

دول ثالـــثة . (١) هذا لأن حقوق الملكية الفكرية تخول صاحبها سلطة قانونية (شـــرعية) لكـــى يــتم التحكم والسيطرة على نشر التكنولوجيا والاتجار فى المعلومات الجديدة وبالتالى توقيع جزاءات أو فرض عقوبات على الاستخدام غير المرخص به من قبل الغير . (٢)

٧- يـــرى البعض كذلك أن حماية حقوق الملكية الفكرية تعود بالنفع الكثـــير على الدول النامية ، إذ تشجع الشركات المالكة للتكنولوجيا المتطورة على أن تقوم بنقل التكنولوجيا إليها دون أن تخشى التقليد أو التزييف ، وأنها ستحصل على ثمن عادل من – وجهة نظرها – من تلك الدول. (٣)

٨- أصـــبح قطـــاع الـــزراعة مـــن القطاعات التى تعتمد على العلم والمعـــرفة على نحو أكثر فأكثر، أى أصبحت الزراعة من القطاعات الكثيفة العلم والتكنولوجيا ولا تعتمد أساساً على النشاط التقليدى وهو مايعرف الأدب الاقتصـــادى Scientification of agriculture. وهذا العلم وتلك المعرفة صـــارا يعتمدان بدورهما أكثر كذلك على البحث والتطوير العلمى . وهو ما يعتمد على توافر الأجهزة والمعدات والمعامل لدرجة أن البعض صار يطلق عليها صناعة الزراعة industrialization of agriculture . و من هنا تتأتى غيرة وحرص الدول المتقدمة على حماية تفوقها فى هذا القطاع حماية لما تقوم به من بحث علمى وابتكارات فى هذا المجال . ويشهد على ذلك أن الكثـــير مـــن الشـــركات فـــى هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة صارت تتخصـــص أكثر فى اجراء البحوث الزراعية والابتكارات فى هذا المجال ثم اســـتغلال هذه الابتكارات والاختراعات أما بشكل مباشر أو غير مباشر من

---

(١) Archibugi & Michie . 1997 : 178 - 180
(٢) Jain , S.C, 1996 : 9
(٣) Jain , 1996 : 21

خــلال بــيع حقــوق المعرفة أو منح تراخيص بها . فالعلم والمعرفة صارا مكونين أساسيين من مكونات المنتج الزراعى .

كمـــا أن العلــم والمعــرفة أصـــبحا بالاضافة إلى دخولهما كمكونين أساسين فى عملية الانتاج إلى وسائل جيدة جداً لهذا الانتاج ذاته . وبهذا ترى مــنظمة التجارة العالمية فى تقريرها السنوى لعام ٢٠٠٠ ، أن اتفاق التربس يعتبرا اقرارا بأن القيمة المتزايدة للسلع والخدمات الداخلة فى التجارة الدولية تكمن فى المعرفة والابداع المتضمن فيها (١) .

Resides in know-how and creativity incorporated into them

٩- ويرى البعض - بحق - أن من بين أهم الدوافع الرئيسية لحماية حقوق الملكية الفكرية فى قطاع الزراعة هو حساسية الدول المتقدمة لهذا القطاع لما له من اعتبارات اجتماعية واقتصادية تتعلق بالسكان وتحقيق التوازن فى مستويات الدخل ، وتزايد الوزن النسبى لمنتجات هذا القطاع فى الصادرات وخفض الواردات الزراعية ومن ثم دعم ميزان المدفوعات على كلا جانبيه . ونزعم أن تقرير مثل هذه الحماية لايخلو من تحقيق أغراض حمائية للزراعة فى الدول المتقدمة . ولعله من المفيد أن نستشهد هنا بتوظيف هذه الدولة للمعايير البيئية لتحقيق أغراض تجارية . (١)

١٠- ونظــرا للاعتبارات السابقة يأتى قطاع الزراعة فى طليعه اهتمامات سياسات الدول المتقدمة فى المفاوضات الدولية .

وممايكشف عن أهمية التجارة فى الموارد الحيوية فى التجارة الدولية تــزايد اهــتمام شــركات الدول المتقدمة ومن ثم حكومات تلك الدول بالدول الأفريقية إذ أن هذه الدول غنية بالتنوع فى الموارد الحيوية .

WTO , Annual Report of the WTO, 2000 (١)

فلقد أصدر الكونجرس الأمريكى قانونا يعرف (بقانون قانون التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٠) وتم تضمينه قانونا سابقا حول النمو والفرص فى افريقيا . وهـذا الأخير يمثل اطاراً للمنافسة فى افريقيا لصالح الأعمال الأمريكية ، ولكى يعمل على زيادة الصادرات والاستثمارات الأمريكية فيها وأخيراً يعمل على خلق مناطق حره للتجارة مع الدول القوية فى المنطقة . أى العمل على فتح السوق الأفريقية للأعمال الأمريكية ([2]).

إن دخـول السوق الأفريقية له هدف آخر ، وهو أن الزراعة فى هذه القـارة تعـتمد على الطرق التقليدية ذات الخصائص التى لاتناسب الشركات الكـبرى agribusiness . إذ ان هـذه الطـرق تضـيق من نطاق السوق للكـيماويات الزراعـية agrochemical . هذا كما أن البذور المخزنة فى المـزارع تمثل ٩٠% من اجمالى البذور التى تتم زراعتها فى القارة . وهذا أمر لايروق أيضا للشركات العملاقة العاملة فى مجال الزراعة . ويضيق من نطاق سوق البذور التجارية .

ومـن ثـم فإن هناك دعوة هجومية لتحديث الزراعة فى افريقيا ليتم ادخال واستخدام : الاسمدة – النباتات المهجنة ، السلالات المهندسة وراثيا ، الكيماويات اللازمة لمقاومة الحشائش وتلك المقاومة للحشرات . لذلك تضغط المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على بعض الدول لخصخصـة امـدادات الـتقاوى والبذور كما حدث فى : مالاوى ، السنغال وأوغندا وبعض دول غرب أفريقيا .

ومن الأمثـلة :

– علـى الاهـتمام بـالموارد البيولوجية والحصول عليها من الدول النامية والضغوط التى تمارسها الدول المتقدمة وشركاتها على الدول النامية لتقبل

(١) للمزيد من التفصيل فى هذا الموضوع راجع دراستنا ، السياسات البيئية والتجارة الدولية – دراسة فى التأثير المتبادل ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٩٤ .

(٢) R. Wynbring , 2000

بمـــا تـــراه الأولـــى مـــن قواعد وتشريعات الضغوط التى مورست على نـــيكاراجوا لقـــبول حمايـــة حقـــوق الملكـــية واصدار تشريعات فى هذا الخصـــوص: ضغوط من الكونجرس الأمريكى والتهديد بطرد المهاجرين مـــنها لأمـــريكا إن لم يتم حماية حقوق الملكية الفكرية وخاصة ما يعرف بحقوق المربين .

- وضغوط من موظفى UPOV .
- موظفين من الشركات الدولية فى أمريكا والعاملة فى البذور والكيماويات .

وحدث نفس الشئ بالنسبة لـــ ١٦ دولة أفريقية فى ١٩٩٩ .

١١- وأخـــيراً ، لعلـــه ممـــا يرتبط بماسبق أن الموارد النباتية أصـــبحت تشـــكل أساساً لفرع جديد من الصناعات الواعدة خاصة فى مجال الغذاء الطبى netutriceutics والزراعات الطبية agriceuticals . إذ تزداد أهميتها مع مرور الوقت.

وفى هذا الصدد تزداد أهمية صناعة الأدوية التى تعتمد على المـــوارد النباتـــية botanical medicine وتمثل الأدوية التى تعتمد على الموارد الطبيعية ما قيمته ١٢٠ بليون دولار - أو ٤٠% من اجمالى مبيعات الأدوية فى ١٩٩٧ . بالاضافة إلى أن التجارة فى الموارد النباتية تبلغ ماقيمته ٨ بليون دولار فى نفس السنة .

هذه تعد أهم الدوافع الخاصة بالحصول على حماية للملكية الفكرية فى قطـــاع الـــزراعة كما أصبح هذا القطاع يتسم بالعديد من الخصائص التى قد يســـهم بعضها فى اعطاء تفسير للحرص على هذه الحماية من قبل الشركات الدولـــية وحكوماتها . وسوف نعرض لأهم وأبرز هذه الخصائص فى القسم التالى .

ثانياً : خصائص التطور فى قطاع الزراعة .

أصــبحت الزراعة (كما رأينا سابقا) شأنها شأن غيرها من القطاعات فــى الاقتصـــادات المختلفة كثيفة العلم والتكنولوجيا وتعتمد كثيرا أيضا على قطـــاع الصــناعة وظهــر ما يعرف بالثورة الخضراء والهندسة الوراثية ، صــناعة الــزراعة ...الــخ وشهد قطاع الزراعة تطورات عديدة تبرز أهم ملامحها فى:

١- أن الدول الكبرى المتقدمة صناعياً بصفة عامة وشركاتها الدولية الخاصــــة العملاقة بصفة خاصة صارت تلعب الدور المحورى والرئيسى فى قيادة التطوير والتحديث (انظر جدول (١) وجدول (٢) فى التنمية الزراعية فــى الدول المتقدمة ، ومن ثم فى العالم ككل، وذلك من خلال سيطرتها على البحث العلمى والتطوير فى هذا القطاع ، لدرجة أن الاستثمارات الخاصة فى البحــث العلمى فى الزراعة والغذاء قد تضاعفت تقريبا ثلاث مرات بمعدلات حقيقية خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٦ ([١]).

ولقــد فاق الاستثمار الخاص فى هذا المجال الاستثمار العام مع بداية الثمانــيات اذ بلغ الانفاق العام فى ١٩٩٦ حوالى ٨٠٠ مليون دولار أى أقل بأكثر من ٣,١٥ بليون دولار فمثل النفقات الخاصة .

كمــا أن هــيكل (تركيبة) الانفاق الخاص شهد تغيرا هو الآخر . إذ ازداد الانفاق على المدخلات البيولوجية والكيماوية (تربية النباتات واكثارها ، والكــيماويات الزراعــية والأدوية البيطرية) من ١٩% من الانفاق فى مجال الزراعة فى ١٩٨٠ إلى ٥٨% فى ١٩٩٦ ([٢]).

---

(١) Fugile et al , 1996

(٢) (Klots - Ingram & Day - Rubenstein).

جدول (١)

Major technology sources, ranked by R&D expenditure

Countries	Research and Development expenditure, 1993		US patents taken 1997-96		Technology fees received, 1993		Foreign Direct Investment outflows, 1995	
	billion PPP$	% in total	billion PPP$	% in total	billion PPP$	% in total	billion PPP$	% in total
USA	166.3	39	985.3	57	20.4	40	95..5	30
Japan	74.4	17	307.6	18	3.6	7	21.3	7
Germany	37.1	9	136.2	8	7.3	14	35..3	11
France	26.4	6	52.7	3	2.0	4	17.5	6
UK	21.6	5	52.8	3	2.9	6	37.8	12
Italy	13.2	3	22.1	1	0.9	2	5.1	2
Canada	8.4	2	34.4	2	0.9	2	4.8	2
Netherlands	5.1	1	16.9	1	6.2	12	12.4	4
Sweden	4.8	1	17.3	1	0.4	1	10.4	3
Switzerland	4.2	1	25.5	1	2.0	4	8.6	3
top 10 countries	361.5	84	1650.8	95	46.6	91	248.7	79
World	428.6	100	1732.0	100	51.0	100	315.0	100

Source : RAF Communique, July / August 1995. in , V. Shiva, op.cit, 1996 .

جدول (٢)

Top 14 owners of biotech patents

Company	Country	No of Patents
Monsanto	USA	18
DNA Plant Technology	USA	17
PioneeHi-Bred	USA	11
Mycogen	USA	10
ICI/Zeneca	UK	7
Ciba/geigy	Switzerland	6
Du Pont	USA	6
Rockefeller Univ	USA	5
Agracetus	USA	5
Agricultural Genetics	USA	4
Amoco	USA	4
Michigan State Univ	USA	4
Lubrizol	USA	4

Source : RAFI Communique, July/August 1995. in , V.Shiva, Op.cit, 1996

٢- سيطرة الجانب التجارى على هذا النشاط .

٣- إن التنمـية فى قطاع الزراعة ومن ثم الاسهام فى توفير الغذاء يعـتمد علـى التـنوع البيولوجى الذى يوجد أكثر من ٩٠% منه فى الدول النامية . إذ أسهمت هذه الدول وشعوبها والجماعات الوطنية فيها فى الحفاظ على على هذا التنوع لآلاف السنين ، وبذلت فى ذلك جهداً كبيراً .

٤- ومـن أهـم خصـائص التطور فى البحوث الزراعية هو تنامى الـتعاون بين القطاع العام والخاص فى هذا المجال . فقبل عام ١٩٨٠ كان هذا التعاون يتسم بالمحدودية إلى حد بعيد لعدم قدرة القطاع الخاص على أن يتملك أية اختراعات ناشئة عن أبحاث ممولة من الحكومة الفيدرالية . الا أن سياسة الحكومة الفيدرالية الأمريكية بدأت فى التغير منذ العام المذكور حيث بدأت فى منح كل المؤسسات الخاصة مايعرف Certainty of title بالنسبة للاخـتراعات الناشـئة عـن التمويل الفيدرالى . ثم أعقب ذلك صدور عدة قوانيـن تسـتهدف جميعها تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص فى مجال البحوث فى قطاع الزراعة (١) .

ومـن التحولات البارزة فى البحوث الزراعية ، ازدياد أهمية ودور الدعـم الـذى أصـبح يقدمه القطاع الخاص للبحوث الزراعية التى يقوم بها القطـاع العـام . وقد يأخذ هذا الدعم صورة منح للصناعات المختلفة ، بيع وتسـويق المنـتجات البحثية ... الخ . ولقد ازداد معدل نمو هذا المصدر فى الفـترة ١٩٧٨-١٩٩٦ من ١٤% إلى ٢٠% من اجمالى الانفاق على البحث العلمـى والتطور (R&D) فى مراكز ومعاهد الدولة للبحث العلمى ، وكذلك ازدادت المـنح التى يقدمها قطاع الصناعة Industry grants من ٥،١ إلى ٧،٥% خلال هذه الفترة (٢).

---

(١) Fugile et al 1996

(٢) In: klotz Ingram & Rubenstein , 1999

٥- ولقد تزامن تزايد الدور الذى تلعبه الشركات الدولية الخاصة فى قطـــاع الزراعة على نحو ما رأينا سابقا - مع حدوث تطورات على جانب كبير من الأهمية فى هذا القطاع خلال السنوات القليلة الماضية . كما تزامنت هـــذه الـــتطورات خاصة البحث والتطوير فى مجال الزراعة مع التطور فى مجالات التكنولوجيا الحيوية ومع اتجاه الأسواق القومية نحو التكامل الاقليمى والعولمـــة فى اطار تحرير التجارة العالمية ، وكذلك ظهور ما يعرف بثورة الموارد ... الخ .

ولقد أسهم التقدم على النحو السابق فى فتح المجال لفرص تكنولوجية جديـــدة مثل زراعة أنسجة الخلايا ، والهندسة الوراثية والاستنساخ ومايؤدى إلـــيه كـــل ذلـــك من تحسين السلالات والأصناف النباتية ، تحسين وتطوير خصائص النباتات والحيوانات ...الخ .

والذى أضفى مايعرف بحقوق المربين على الأصناف النباتية الجديدة. كما تم منح براءة المنفعة فى ١٩٨٠ بالنسبة للكائنات الدقيقة . كما غطت هذه البراءات النباتات والحيوانات فى ١٩٨٥ و ١٩٨٧ على التوالى (١) .

٦- وإذا كانـــت سوق التكنولوجيا بصفة عامة تتسم بالاحتكار ، فإن الاحـــتكار يكون أبرز وأظهر فى سوق التكنولوجيا البيولوجية . الاحتكار من قـــبل الشركات الدولية تتحكم أكبر عشر شركات للتقاوى فى ٣٠% من السوق العالمـــية للـــتقاوى والـــبذور والتى تقدر بحوالى ٢٣ بليون دولار أمريكى . وتضـــفى الـــبراءات علـــيها وضـــعاً احتكارياً كبيراً . يحرص المربون على الحصـــول علـــى بـــراءات اخـــتراع عن أجناس كاملة من النباتات كالقطن ومحاصـــيل اقتصـــادية معينة ، وطرق انتاج خاصة كطرق نقل الجينات. لقد أبـــرأت وزارة الـــزراعة الأمريكـــية حديثاً على نحو مشترك جينا يجعل كل النباتات عقيم فى الجيل الثانى وهو مايعرف"terminator technology"

(١) C.Klotz-Ingram &K . Day-Rubenstein

" ... a gene that venders all plants sterile in the second generation , (the "termination technology")

وتغطـــى الـــبراءة أى نبات يوجد فيه هذا الجين . ومن ثم فإن المزارعين لن يدفعــوا أثمانـــا أعلـــى فقط للتقاوى المبرأة ولكنهم محرمون كذلك من اعادة استخدمها وتؤدى التربس إلى مد نطاق هذا الاتجاه والزام الدول النامية به .

٧- من أهم الخصائص فى شركات الكيماويات الزراعية هو المنافسة التعاونـــية حيـــث تـــزداد الاندماجات والاستيلاءات من شركات الكيماويات الزراعـــية علـــى شركات البذور ، مما أدى الى المزيد من تركيز السوق فى أيدى عدد أقل من الشركات العاملة فى هذا المجال انظر الجدول (٣).

جدول (٣)

PATTERN OF CONCENTRATION WITHIN TRANAL SEEDAND CHEMICAL CORPOATIONS

ARCO Dessert Seed Company Castle Seed Company **Diamond Shamrock** Golden Acres Hybrid Seed	**Occidental Petroleum** Excel seeds East Texas seed company West Texas seed company Missouri seeds Moss seed company Payne Bros seed company Ring Around Products Stull seed
Cargill ACCO Dorman PAG Payment Farms Tomco Genetic Giant	**Pfizer** Warwick seeds clemens seed Farms Dekalb AgResearch (joint venture) Jordan Wholesale company Ramsey seed Trojan seed company
Celanese Celpril . Inc	**Sandoz** Woodside seed Growers

Moran Seeds Joseph Harris Seed Company Niagara Farm Seeds	Gallatin Valley seed company Ladner Beta McNair seeds Northrup King National N- K Pride seeds Rogers Bros seed company

Ciba-Geigy Columbiana farm seeds Funk seeds International Germain's Hoffman Louisiana seed company Peterson- Biddick Shissler Swanson Farms Ring Around Products **Lubrizol** Agricultural Laboratories Arkansas valley seed Jacques seed Keytone seed company R C young Gro- Agri McCurdy seed seed Research Associates sun seeds Taylor- Evans seed company VR seed Colorado seed **Monsanto** Jacob Hartz seed company Dekalb Hybrid Wheat Hybritech seed International	**Shell Oil Company** Rudy Patrick Tekseed Hybrids Agripro Inc HP Hybrids Nickerson seed company North American Plant Breeders Sokota Hybrid Producers Assn Ferry Morse (Farm seed Div) **Stauffer** Prairie Valley seed company Blaney Farms Stauffer seeds **Upjohn** O'Gold Asgrow seed Company Associated seeds Farmers Hybrid seed company

Sourc : Jack Kloppenburg , First : the seed , Cambridge University Press , 1988, In. v. Shiva Op.cit 1996, Economic and Political Weekly June 22, 1996 .

• وكذلـــك ينتشر الآن تكوين شراكات استراتيجية بين الشركات فى النصف الثانى من التسعينات هذا يهدف مضاعفة قيمة استرداد قيمة الاستثمارات ، تقليل التهديد بالتقاضى وضمان الوصول الى التكنولوجيا .

٨- من بين التطورات انشاء ما يعرف بشركات علوم الحياة

Farmation of life - sciences companies ....

التى تستهدف ليس فقط الهيمنة على الأسواق الزراعية (التقاوى والكيماويات الزراعية) والتى تقدر قيمتها فى نهاية التسعينات من القرن الماضى بحوالى ٣٥ بليون دولار أمريكى ، ولكن أيضاً لكى تغير من تصنيع الغذاء من خلال الـــتعديل بواســـطة الهندســـة الوراثـــية فـــى المدخـــلات الأولية الزراعية genetically modifying agricultural raw materials لكـــى تستطيع أن تسد المتطلبات الخاصة special requisties لصناعة الغذاء وتستهدف أيضـــا مـــد نطاق أنشطتها لانتاج الأدوية والتى تبلغ المبيعات الدولية السنوية فـــيها حوالى ٣٠٠ بليون دولار أمريكى فى ١٩٩٩ بشكل مباشر وكذلك من خلال انتاج الغذاء العلاجى أو nutracetics (١) .

ان عملية انتاج منتج واحد باستخدام الصناعة الحيوية bio -industry تـــنطوى على استخدام عدد كبير جداً من التكنولوجيا . وهو مايعنى أن هناك اعـــتماد وتســـاند بين هذه الأنواع من التكنولوجيا التى تتمتع كل منها بحماية ملكـــية فكرية قد تكون حقوق المربين ، براءات اختراع أو العديد منها والتى تتعلق بتكنولوجيا التحويل والتعديل .. وهكذا . ومن ثم فإن التحكم فى احداها قـــد يعـــوق الحصـــول علـــى المنتج ومن هنا جاء التفكير فى توحيد وضم الصناعات الحيوية إلى بعضها البعض .

لذا ظهر مايعرف بـــ realignment of bio-industries ومن ثم فإن

---

(١) Kempf, 1999

The size of these companies, their great research capacity and patent portfolio enable them to deal with the complexity of IPRs and bring their products onto the market . (١)

وقد توجد منافسة محمومة بين الشركات القوية فى مجال التكنولوجيا الحيوية والقوية مثل تلك المتعلقة بالبروتين المقاوم للحشرات المعروف Bacillus thuringiensis ولكنها قد تتفادى فيما ذلك بينها من خلال التراخيص المتقابلة والمتبادلة كما يتحدون فيما بينهم للحيلولة دون دخول منافسين جدد فى هذا المجال .

قد تنجح شركة أو عدد قليل منها فى الوضع الحالى من خلال عدة عمليات شراء متتابعة فى تملك التكنولوجيا اللازمة لتحسين السلالات النباتية وكذلك البذور المهندسة وراثياً والبذور المقاومة للحشرات والنباتات الضارة وعمليات توزيع وتصنيع البذور ، وقد ينتهى هذا الوضع بالاحتكار ومن ثم تستطيع شركات البذور والصناعة الحيوية لأن تسيطر وتهيمن على مستويات الانتاج وأثمان المنتجات ذاتها .

ففى نهاية ١٩٩٦ باعت شركة Monsanto مصانعها وأنشطتها المتعلقة بالكيماويات (النايلون nylon وألياف الاكريلك Acrylic fibres والتى كانت تقدر قيمتها بثلاثة مليارات من الدولارات الأمريكية لكى تركز على علوم الحياة والهندسة الوراثية المطبقة على النباتات . وفى ١٩٩٦ وبعد ١٥ سنة من البحث والتطوير ، طرحت هذه الشركة فى الأسواق أول محاصيلها السلعية المهمة والتى تم الحصول عليها باستخدام التكنولوجيا الحيوية . وفى ١٩٩٧ أدخلت الشركة ثلاثة أنواع جديدة من المنتجات للعملاء فى أسواق القطن والذرة . واستخدم المزارعون فى القارات الثلاث هذه الأجناس فى زراعة حوالى ١٩ مليون هكتار وهو ما يبلغ ٦ أضعاف ما كان يتم زراعته فى السنة السابقة مباشرة وهى ١٩٩٦ .

(١) A. Sasson , 2001

وفـــى يوليو ١٩٩٨ ، أعلنت هذه الشركة أنها استولت على عمليات دولـــية لشـــركة تقـــاوى رائدة Cargill,Inc خارج أمريكا وكندا ، وبعض العمليات فى المملكة المتحدة تقدر قيمتها بـــ ١,٤ بليون دولار .

فى مايو ١٩٩٨ استولت ذات الشركة على شركة Dekalb genetic and Delta Pine Land (D&DL) المتخصصة فى (تربية واكثار القطن) مقابل ٤،٤ بليون دولار أمريكى .

كما أقامت اتفاقات بحث مشتركة فى مجال genomics مع العديد من الشركات مثل Millenium Pharmaceutical و IBM لكى تقوى أنشطتها البحثـــية فى هذا المجال فيما يتعلق بالمنتجات الصيدلانية والزراعية الجديدة وهكذا.

ويعـــد التحكم فى الانتاج - فى الواقع - الهدف للعديد من الشركات البيوتكنولوجـــية . ولقـــد أقر رئيس شركة Calgene الأمريكية والعاملة فى مجال البيوتكنولوجى قائلاً :

"Our objective is to control production with our partners from the production of the oil to our customers. We want complete control ... The way you capture value added is selling oil - value-added oil at a premium to customers... So, we and our partners will maintain complete control of the process."

وممـــا يدعـــم هذا التوجه هو تزايد الشركات البيوتكنولوجية لتركيز احـــتكار كـــل مـــا يـــتعلق بالعملـــية الزراعية فى يدها . إذ كما كرت مجلة الايكونومســـت ، اشـــترت شركة Dupont الأمريكية وهى احدى الشركات الرائدة فى انتاج المبيدات الحشرية ، شركة Pioneer Hibred ، وهى أكبر شـــركة فى العالم لانتاج التقاوى . والشركتان كانت لهما مشروعات مشتركة مـــنذ أمـــد فى انتاج الحبوب الهندسة وراثيا . كما قامت شركة Monsanto

بالاستيلاء على العديد من شركات التقاوى . إذ قامت بانفاق مايبلغ ٨ مليارات دولار خلال الأعوام القليلة الماضية للاستيلاء على شركات مهمة مثل :

Delta and Pine land, and Holden Seeds ، ممــا جعلهــا تتحكم فى الواقع فى حوالى ٨٠% من انتاج بذور انتاج القطن فى العالم .

- والخطــورة الأخــرى تتمــثل فــى انــتاج مــا يعرف بالتقاوى المتفجرة (الانــتحارية) مــن قبل شركة Pine land company ووزارة الزراعة الأمريكــية . وهــذه الــتقاوى تعنى أنها تستخدم فى الزراعة مرة واحدة وتصــبح عقــيما بعــد ذلك حتى يقوم المزارعون بشرائها سنوياً وبكميات كبيرة. والمنطق وراء ذلك ، هو أن الشركات لاتريد أن تفقد سيطرتها على منتجاتها بعد أن أنفقت عليها الكثير (١).

فعلــى ســبيل المثال ، حصلت شركة Agracetus (فرع من شركة WR.grace and) على براءة اختراع لتقاوى القطن المهندسة وراثياً وهو ما يمــنح الشركة المنتجة احتكاراً على كل نبات القطن المهندس وراثياً وبذوره حتى عام ٢٠٠٨ .

البراءة رقم : **US. Patent No. 5, 159,135, October**

ومــثل هذه البراءة التى حصلت عليها شركة Agracetus بالاضافة إلــى غــيرها فى دول نامية مثل البرازيل ، الصين والهند تعطيها حق تحديد مــتى وأيــن وبــأى شروط تمنح براءة الاختراع لغيرها. ومن ثم لايستطيع المــزارعون اعــادة تخزيــن واستخدام التقاوى المهجنة دون الحصول على موافقة الشركة ودفع الاتاوة . وفى كل الأحوال ان ارتفاع الثمن للأسباب التى ذكرناها تناسب الأثرياء أكثر من كونها تناسب الفقراء .

---

(١)The Economist , March 20 th, 1999 : 64-65

Most of the GE products in development are intended to mainly serve Larg farming operations in DCs, and wealthy producers in LDCs.

ويخشى المزارعون فى الدول النامية بالذات من أن انتشار المنتجات الزراعـــية المهندسة وراثياً ستؤدى إلى زيادة قبضة الشركات الزراعية على عملية انتاج الغذاء فى العالم والدول النامية بصفة خاصة . حيث تستطيع قلة مـــن الشـــركات الكـــبرى العاملة فى ذات المجال من التحكم فى التكنولوجيا الحيوية الزراعية من خلال تطويرها لما يعرف بالمنتجات المرتبطة ببعضها مثل البذور المقاومة للحشائش أو الكيماويات المقاومة لها . فكلما ازداد اعتماد المـــزارعون علـــى هذه المنتجات كلما ازداد تحكم الشركات فى عملية انتاج الغذاء ([1]).

٩- كما تتسم سوق التكنولوجيا والبحوث الزراعية بأن نسبة كبيرة جـــداً مـــن طلـــبات الحصول على البراءة تأتى من الدول المتقدمة الصغيرة والمتوسطة والمتطورة تكنولوجيا فى مقدمتها هولندا - بلجيكا - سويسرا - والدانمـــارك والسويد نظراً لضيق سوقها . ومن ثم يلزم الاستغلال التجارى لهذه البراءات دولياً . ولذا يقوى الميل لدى هذه الدول للحصول على البراءة فـــى الخـــارج بالقوة على عكس الدول الأخرى الأقل كثافة واهتماماً بالبحث العلمى والتطور .

كما يوجد ما يعرف بالشراكة الدولية فى التكنولوجيا إذ يتم التعاون التكنولوجى لانتاج المعرفة أو الابتكارات التى تضم شركاء ينتمون لأكثر من دولـــة حيـــث يحـــتفظ كل شريك بهويته المؤسسة وملكيته Preserves its institutional identity and ownership ولقـــد تـــزايدت المشروعات المشتركة الدولية فى مجال البحث العلمى والتطوير فى السنوات الأخيرة .

كمـــا ازدادت اتفاقـــات التعاون الفنى بين الدول خاصة فى المجالات التكنولوجـــية الجديـــدة (التكنولوجـــيا الحـــيوية - المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات) حيث تمثل أكثر من ٧٠% من كل الاتفاقات التى تم تسجيلها . ثم ازدادت الاتفاقات فى الكثير من المجالات الأخرى مثل الصناعات الكيماوية . ولقـــد ازدادت هـــذه الاتفاقات كثيراً فى الثمانينات . وهذه هى المجالات التى يمكن أن يطلق عليها المجالات سريعة النمو تكنولوجيا . ولعل هذا يعود إلى أن هذه المجالات كثيفة المعرفة .

وتكـــون الولايات المتحدة طرفا فى معظم هذه الاتفاقات . هذا فضلاً عن أن ٢٨% منها يتم داخل الشركات الأمريكية ذاتها (٢).

---

(١) The Economist , March 20 th, 1999 : 64-65

(٢) Archibugi & Michie, 1997 : 180 -18

ثالثاً : حماية حقوق الملكية الفكرية فى قطاع الزراعة :

تـــتزايد الأهمية الاقتصادية لقطاع الزراعة - كما ذكرنا سابقاً - مع تزايد اعــتمادها علـــى البحث العلمى والتطوير واتجاهها لأن تكون صناعة وليس مجــرد نشـــاطاً زراعـــياً تقلـــيدياً كما يتزايد الوزن النسبى لهذا القطاع بكل عناصـــره فـــى الاقتصادات الوطنية المختلفة خاصة المتقدمة منها مع تزايد تحريـــر التجارة والاتجاه للسوق العالمية ، كما أصبحت الهيئات والمنظمات الدولية تولى اهتماماً كبيراً بالزراعة المتواصلة Sustainable agriculture لهـــذه الاعتبارات وغيرها- كما رأينا سابقاً - تزايدت أهمية توفير الحماية لهـــذا القطاع من قبل الاقتصادات الصناعية المتقدمة علميا وتكنولوجيا ومن بين أهم صور الحماية التى تسعى لتشديدها هى حماية حقوق الملكية الفكرية فى هذا القطاع .

والواقع تتعدد صور حماية هذه الحقوق وتتنوع ، كما أنها تتطور أيضاً مـــع مـــرور الوقت مع ما تشهده الاقتصادات الوطنية والعالمية من تطورات وتحولات .

ولا يعد اتفاق التربس هو بداية الاهتمام بحماية حقوق الملكية الفكرية فـــى قطـــاع الزراعة ، إذ سبقته خطوات أخرى . وتمثلت هذه الخطوات فى اصدار تشريعات وطنية كما حدث فى بعض الدول الغربية فى العشرينات من القرن الماضى ، ثم فى الولايات المتحدة فى الثلاثينات من ذلك القرن لتوفير الحمايـــة للسلالات النباتية . ثم جرت محاولات بعد ذلك لإجراء تنسيق على المستوى الدولى بين طالبى الحماية من مربى السلالات النباتية. ولقد أخذت هـــذه المحاولات صور اتفاقات دولية بعد ذلك مثلما هو الحال فى اتفاق اتحاد حماية السلالات النباتية الجديدة (١٩٦١) التعهد الدولى للموارد النباتية الجينية (١٩٨٣). اتفاق التنوع البيولوجى (١٩٩٢). هذا فضلاً عن إنشاء العديد من

الاتحادات والهيئات الدولية الفنية المتخصصة والمعنية أساساً بإجراء البحوث الزراعية مثل CGIAR وغيرها..

ومــع أخذ كل المحاولات السابقة فى الحسبان سنقتصر فى بحثنا هذا على التركيز على الحماية التى يوفرها اتفاق التربس واتفاق حماية السلالات النباتية الجديدة UPOV.

أ- الحماية فى ظل التريس :

تتمــثل الحمايـــة التى يوفرها اتفاق التريس فيما ورد فى المادة ٢٧ /(ب)، وهـــى المتعلقة ببراءات الاختراع. كما تشترك مع هذه المادة بعض المـــواد الأخرى التى تبين مضمون ونطاق الحماية من حيث المجال والنوع والمدى الزمنى والاستثناءات التى ترد على هذه الحماية .... الخ .

وسوف نسلط الضوء على هذه المسائل بشىء من الإيجاز :

- نطـــــاق الحماية :

يضفى اتفاق التريس حماية واسعة النطاق على حقوق الملكية الفكرية وذلـــك بواســـطة بـــراءات الاخـــتراع (م ٢٧) . إذ تغطى هذه الحماية كل الاخـــتراعات ســـواء أكانـــت منـــتجات أم طـــرق إنتاج، وفى كل مجالات التكنولوجـــيا . ويـــتم منح هذه الحماية دون تمييز يتعلق بمكان الاختراع أو المجال التكنولوجي ويستوى فى ذلك أن يتم انتاج السلعة المحمية محلياً أو يتم استيرادها من الخارج، هذا طالما توافرت فى الاختراع بعض الشروط مثل : أن يكـــون الاختراع جديداً، يتضمن خطوه إبداعية وأن يكون قابلاً للاستغلال الصناعى، أى قابلاً للتطبيق .

وهذه القاعدة تسرى على قطاع الزراعة حيث يتم حماية – حسب م. ٣/٢٧(ب) – الأحياء الدقيقة والطرق غير البيولوجية والطرق البيولوجية

الدقيقة وكذلك يجب توفير الحماية للأصناف النباتية الجديدة. وأشارت ذات المادة إلى أن هذه الحماية تكون بإحدى طريقتين أو الجمع بينهما :

أ- طريقة براءاة الاختراع .

ب- أو بابتكار نظام خاص متميز خاص بهذه الأصناف .

جـ- أو بالجمع بين هذين الأسلوبين .

- إلا أن هذه القاعدة ترد عليها بعض الاستثناءات. ولقد وردت بعض هذه الاستثناءات فى ذات المادة والبعض الآخر ورد فى مواد أخرى .

فالنسبة للإستثناءات التى وردت فى المادة ٢٧ ذاتها : يستثنى من قابلية الحصول على البراءة الاختراعات التى يكون منع استغلالها تجارياً فى أراضى دولة ما ضرورياً :

أ- لحفظ النظام العام .

ب- لحفظ الأخلاق الحميدة .

ج- لحماية الحياة أو الصحة البشرية أو الحيوانية أو النباتية .

د- لتجنب الاضرار الشديد بالبيئة (م ٢/٢٧) .

وكذلك تضمنت المادة استثناءات تشمل :

أ- طرق التشخيص والعلاج والجراحة اللازمة لمعالجة البشر والحيوانات.

ب- النباتات والحيوانات .

جـ- الطرق البيولوجية فى جوهرها لإنتاج النباتات والحيوانات م٣/٢٧

أما بالنسبة للأنواع الأخرى من الاستثناءات فهى تتعلق ببعض الأهداف والمبادىء العامة التى ورد فى المادتين (٧،٨) من اتفاق التريس والمتعلقتين بمراعاة :

أ- حماية الصحة العامة والتغذية .

ب- تحقيق المصلحة العامة فى القطاعات ذات الأهمية الحيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية .

ج- ألا تؤدى الحماية إلى تقييد التجارة أو نقل التكنولوجيا على نحو غير مقبول.

كما يمكن من ناحية ثالثة، أن تتضمن قائمة الاستثناءات ما ورد النص عليه فى المادة (٣٠) من الاتفاق التى تقرر مبدأ عام فى هذا الصدد . شريطة عدم التعارض مع الاستخدام العادى للبراءة وعدم الاخلال بالحقوق المشروعة لصاحب البراءة ومراعاة مصالح الغير. وكذلك ما يتعلق بالتراخيص الاجبارية التى ورد النص عليها فى (م ٣١) من ذات الاتفاق ، مع مراعاة الشروط والضوابط المتعلقة بمنحها وإنهائها .

ويعطى الاتفاق للدول الأعضاء الحق فى أن تطلب من طالبى الحصول على البراءة من الاختراع أن يفصح عنه بأسلوب واضح وكامل. ويستهدف هذا النص (م ٢٩) التمكين من تنفيذ الاختراع بواسطة شخص يعمل فى ذات مجال التخصص. بل تعطى الاتفاقية الدول الحق فى أن تطلب بيان أفضل الطرق التى يعرفها المخترع والتى يمكن من تنفيذ الاختراع .

وهنا نجد أن المخترع - أيا كان مجاله - يتمتع ببعض الحقوق التى يقررها اتفاق التريس فى (م ٢٨) إذ :

أ- له الحق فى أن يمنع أى طرق ثالث لم يحصل على إذنه وموافقته من أن يستخدم أو يبيع أو يعرض للبيع أو يستورد المنتج الذى يتمتع بالحماية .

ب- أمـــا إذا تعلق الاختراع بطريقة الإنتاج ، فمن حق صاحبها أن يمنع الغير الذى لم يرخص له من الاستخدام الفعلى لتلك الطريقة وكذلك اســتخدام أو بــيع أو عــرض للبــيع أو استيراد المنتج الذى يتم الحصول عليه مباشرة بهذه الطريقة بقصد الاستخدام فى الأغراض السابقة .

ج- وإمعانا فى الحماية نجد أن المادة (٣٤) تقرر قاعدتين فى الحقيقة : **الأولــى ،** افــتراض أن هناك تماثلاً بين طريقة الإنتاج المشمولة بالــبراءة وتلك التى استخدمت فى انتاج منتج جديد. **الثانية ،** أن عــبء الاثــبات - وذلك عكس القواعد العامة - يقع على المدعى عليه لكى يثبت أن الطريقة التى استخدمها تختلف عن تلك المبرأة، إذا لــم يتمكــن صــاحب الحق فى البراءة من تحديد الطريقة التى استخدمت فعلاً.

ولم يقف الأمر فى توفير الحماية عن طريق براءة الاختراع لكل من أسلوب الإنتاج والمنتج، وانما مد النطاق الزمنى للحماية ليصل إلى عشرين سنة كحد أدنى ، يمكن أن يزداد إذا رأت الدولة العضو ذلك .

ممــا سبق، يمكن القول أن اتفاق التربس أدى إلى خلق نظام عالمى موحــد موضوعياً لحماية حقوق الملكية الفكرية فى قطاع الزراعة فى كل الــدول فيما عدا الاستثناء المتعلق بالدول النامية والأقل نمواً . وهو استثناء زمــنى يتعلق بالفترات الانتقالية ولا يفيد كثيراً فى هذا المقام. واستناداً إلى ذلــك أصبحت الحماية عن طريق براءات الاختراع تغطى طائفة واسعة من المنــتجات وأســاليب الانــتاج ، الأحياء الدقيقة ، الجينات ، المواد الوراثية والأحمــاض النووية وأجزاء النباتات والسلالات النباتية والحيوانية الجديدة المــواد التى تنمو على طبيعى Naturally occuring substances طالما

أنه أمكن عزلها عن ما يحيط بها ، وثم تحديدها على انفصال وجعلها متاحة لأول مرة .

وكذلـك تشـمل الحمايـة الطريقة التى تستخدم لإنتاجها (أى لإنتاج المواد السـابقة) وهذا يسرى على المواد الحية على أساس أنها اختراعات وليست مجرد اكتشافات . والكثير من هذه العناصر لم يكن فى الواقع يتمتع بالحماية قـبل ذلـك ، وانما تم اقرار الحماية فى نهاية الأمر تحت ضغط الشركات صاحبة المصلحة ، كما رأينا فى الدوافع والخصائص سابقاً .

ولقد تم ربط توفير الحماية هذه ببعض الشروط المهمة. وهنا ينبغى الـتأكد - خاصة من جانـب الدول النامية – من توافر هذه الشروط. وذلك لكى تستطيع أن تضيق من نطاق الحماية لأن التوسع فيها يكون فى مصلحة الشركات وليس مصلحتها هى إذ يجب التأكد من أن المنتج أو طريقة الإنتاج جديـدة ، أى لـم تكـن واضحة أو معروفة من قبل بأية طريقة من طرق المعرفة ، لا فى الداخل ولا فى الخارج حتى يمكن منحها الحماية .

وتـتولى مكاتـب البراءة الوطنية مسؤولية منح أو منع البراءة - وهنا علـيها أن تقوم بالبحث والفحص – من خلال الاعتماد على امكاناتها الوطنية أو مـن خـلال الاستعانة بجهات أخرى حسب اتفاقات دولية. وأيضاً البحث لمعرفة ما إذا الاختراع المزعوم جديداً حقا. كما عليها البحث والتدقيق لمعرفة مـا إذا كان يختلف عن سابقه من ثم اختراعا جديداً. (١) والتأكيد على أن الـ DNA التى يتم عزلها لا يتم حمايتها حتى لو انتقلت إلى مكان آخر (٢).

إلا أن الكثيرين يخشون من أن الولايات المتحدة مدفوعة تحت ضغط شـركاتها الـتى تطلـق على نفسها الشركات الصانعة للحياة سوف تستخدم

---

(١) C.BRENRER , 1998: 16
(٢) H. Mann, 2002

نفوذهـا لكـي تكفل عولمة رؤاها وقوانيها من خلال المادة (٢٧)، ومن ثم تصبح الحرية الممنوحة للدول لكى تختار نظام الحماية الملائم لها هى حرية شكلية فى حقيقة الأمر .

كمـا يسـجل كل من Nijar and Ling 1994 غياب الاعتراف أو الاقرار بالمعرفة الوطنية فى اتفاق التريس ، بسبب اختلاف التعريفات . هذا فـى الوقـت الـذى تقـر فيه بنموذج الدول المتقدمة فى تعريف الاختراع والابتكار ومن ثم تنكر الحماية على الدول النامية والجماعات الوطنية.

ويقولـون أن الاتفـاق قد منح حرية للدول لكى تختار طريقة حماية السـلالات النباتـية وأسلوب تنفيذها – إلا أنهما ألقيا بظلال من الشك حول مضـمون ونطـاق هذه الحرية – حيث يطلب النص أن تكون الحماية فعالة effective . ومـن ثم يثور التساؤل من الذى يحدد أنـها فعالة . إذ يعنى ذلـك الإحالـة إلى ضوابط وشروط أخرى لم يرد النص عليها فى الاتفاق . وهـذه وتلـك ممـا تتكفل به الدول النافذة اقتصاديا وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. ومسجلا أيضاً أن القانون الأمريكى لا يتضمن منح براءة اجبارية للكائنات وأنما القضاء الأمريكى هو الذى فعل ذلك .

لذا يطالب Keayla إطالة فترة السماح لتصل إلى عشر سنوات فيما يـتعلق بالـبذور نظراً لأنها لم تكن تتمتع بحماية من قبل. ويثير الشك حول النظام الخاص الفعال ويرى أن التفسير الأمريكى هو الذى سيسود وسيطبق نظـام الـ UPOV وهو نظام لايعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية ، كما أن هذا النظام لايعكس دور المزارعين التقليدين فى انتاج البذور (١) .

---

(1) H. Mann, 2002

وفى إطار الحماية التى تمنحها براءات الاختراع تلجأ الشركات دولية النشاط ومنها العاملة فى مجال agribusiness إلى محاولة مد أجل الحماية ، مـن خـلال الحصول على براءات عن كل تغيير فى الشكل أو الصفات النوعـية فى النبات أو بعض أجزائه . وتهدف الشركات من وراء ذلك إلى تحقيق ما يعرف بالاخضرار الدائم Evergreening، أى استمرار الحصول على عائدات احتكارية من الاختراع الأول .

ولقـد أدى اتفاق التريس ، بالإضافة إلى ما سبق إلى تدافع الشركات للحصول على براءات اختراع عن التكنولوجيا، وأصبح هناك سباقاً محموما لكسـب سـبق الحصول على البراءاة للوقوف على قمة المنافسة من خلال الاحـتكار التكـنولوجى لأطول فترة ممكنة. وهو السباق المعروف بالسياق البيوتكـنولوجى، أو السباق الذهبى ، golden rush . ليس هذا فحسب، بل نجـد أن الشركات ذاتها تتسارع فى سبيل الحصول على الموارد الجينية من الـدول النامية لاستخدامها فى معاملها ونقل الجينات من خلية لأخرى أو من موضـع لآخر فى الخلية ثم الحصول على منتج ذات مواصفات وخصائص جديدة وبالتالى تحصل على براءة اختراع .

وتقرر الشركات توفير الحماية لبعض الطرق التى تستخدم للحصول علـى الحيوانات والنباتات إذا كانت طرقاً غير بيولوجية أو بيولوجية دقيقة. وفى هذا الصدد لعله من المفيد أن نذكر أن هناك اتجاهاً متزايداً من قبل عدد كبير من الدول للسماح بالحصول على براءة اختراع عن الأساليب والطرق البيوكيمـيكل والدقـيقة المرتبطة بالبحث وتطوير السلالات النباتية الجديدة خاصة تلك الناتجة عن نقل وزرع الجينات Transgenic varities . وهذه الطرق تشمل الجينات المتعلقة بالبروتينات المسؤولة عن خصيصة أو صفة خاصـة وكذلـك التكنولوجـيا الموصلة لذلك ، وهذه بدورها تشمل أنظمة

الـتحويل النباتى- Plant Trans Formation Systems، والتى تستخدم لإدخـال جيـنات معنية فى خلايا النبات وغير ذلك من الطرق التى تجعل الجينات تؤدى وظائف معنية أو تتحكم فى عمل هذه الجنيات .

"......... to block competitors and to prevent other firms from invading their own (third) market".

ولعـل من الأمثلة البالغة الدلالة فى هذا الخصوص ما فعلته الشركة الأمريكية العملاقة وهى شركة Du Pont حيث قدمت ١٥٠ طلباً للحصول على براءات اختراع عن الموارد الجينية لدى مكتب البراءات الأمريكى. هذا بعد أن عرفت أنه تم التوصل لاتفاق عن طريق الفاو لحظر ابراء المحاصيل غير المعدلة وراثياً وذلك بقصد حماية التنوع النباتى كأداة لمحاربة الفقر.

فالشركات تسعى جاهدة لتجميع أكبر عدد ممكن من براءات الاختراع لتحصـل على الحماية المشار إليها لتضمن استمرار الحصول على العائدات وعدم نضوب المعين المؤدى لذلك، neverending source of revenue.

لذلك لا غرابة أن يطلق البعض على ذلك ما يعرف بالقرصنة الجينية أو القرصـنة الحـيوية genetic piracy فالكثير من المحاصيل الأمريكية والـتى تـزيد قيمـتها عن بليون دولار أمريكى تعتمد على موارد جينية تم الحصول عليها من دول أخرى خاصة :

البطاطس والذرة والقطن ← أمريكية اللاتينية .

الأرز ، قصب السكر ← اندونسيا .

فول الصويا والبرتقال ← الصين .

القمح والعنب والتفاح ← غرب آسيا الوسطى .

هــذا فــى الوقت الذى يحرم فيه المزارعون والجماعات الأصلية فى الدول النامية من الحصول على براءة رغم قيامهم بمجهود ضخم على مدار آلاف بل وملايين السنين للحفاظ على الموارد الجينية . وبالتالى لم يكن مثيراً للدهشة أن يتظاهر أكثر من نصف مليون مزارع هندى فى الثانى من اكتوبر ١٩٩٣ ضــد الــتربس مطالبين بحماية حقهم فى انتاج وحماية ما لديهم من تقــاوى وبذور ، وخلقوا ما يعرف بميثاق حقوق الفلاحين ، خاصة الحق فى الحفــاظ علــى الــبذور ، واعــادة إنتاجها وإدخال ما يشاءون من تعديلات عليها(١).

والواقــع أن اتفــاق التربس على النحو السابق جاء منقوصاً . إذ لم يعترف بحقوق السكان الأصليين وحق الدول فى السيادة على مواردها الجينية كما فعل اتفاق التنوع البيولوجى.

ومــن ثم لم يرد ذكر لحقوق هؤلاء السكان والحصول على مقابل أو حــتى الترخــيص أو عدم الترخيص باستغلال هذه الموارد من قبل شركات الدول المتقدمة .

وتظهــر فى اتفاق التربس روح الشركات الدولية الضاغطة من أجل التوصــل إليه . إذ لم تعترف سوى بحقوق مالكى براءة والعمل على تعظيم ثمارها .

---

(١) K. Lehman.

ب: الحماية بواسطة اتفاق الأصناف النباتية الجديدة*.(UPOV)

أنشـــى الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة بمقتضى اتفاق دولـــى يعرف بالاتفاق الدولى لحماية الأصناف النباتية الجديدة تم التوصل إليها في ٢ديسمبر ١٩٦١.

The International Convention For The Protection Of New Varieties Of Plants

وتـــم التوصل لهذا الاتفاق كمحاولة جادة للتنسيق بين سياسات الدول المخـــتلفة فى هذا المجال ، هذا بعد ان استمرت الاجتماعات والمشاورات العديـــدة فـــي النمســـا مـــنذ ١٩٥٦ وحتى إقرار الاتفاق. ولقد جرت عدة محاولات لمراجعتها وتنقيحها في ١٠ نوفمبر ١٩٧٢، و٢٣ أكتوبر ١٩٧٨ و١٩مـــارس ١٩٩١. ويكون الاتفاق في صورته الأخيرة ١٩٩١ من (٤٢ مـــادة) .ويهدف الاتفاق بصفة عامة لتوفير الحماية لحقوق الملكية الفكرية لمربـــي الأصناف النباتية الجديدة. ويلاحظ أن الغالبية الساحقة من أعضاء هذه الاتفاقية (٧٠%) هم من الدول المتقدمة.

وبعـــد هـــذا الـــتعريف لعلة يثور التساؤل لما لم ندرسه قبل التربس باعتـــباره يـــأتى قبله تاريخيا ؟، الواقع أن هذا يعود إلى أن اتفاق التربس وهـــو الأشمل والأكثر نطاقا يلزم الدول بأن تقرر حماية للأصناف النباتية أما من خلال الاختراع أو بواسطة نظام خاص متميز. ويشير معظم الكتاب المتخصصين بل ويدرك الكثير من الدول أن النظام المشار إليه هو ذلك الذي

---

*مـــنظمة حكومـــية – تـــتعاون إداريا مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ويوجد مقرها الرئيســـي فـــي مبني الوايبو في جنيف بسويسرا . ولقد تجاوز عدد الأعضاء الخمسين عضوا بحلول عام ٢٠٠٠.

UPOV= Union for The Protection of New Varieties Of Plants.

يضـــعه اتفاق UPOV بل هو النظام الذي بدأت بعض الدول تلجا للانضمـــام إلية كما تسعي مصر إلى ذلك[1].

كمـــا أن الاتحاد نفسه اصبح يســـوق نفسه لي انه الأداه الحمائية الأكثر اتفاقا مع التربس.

"UPOV is currently selling itself as the ready-made solution for compliance with TRIPS"

حيـــث انه يوفر حماية شبيهة بتلك التي يوفرها اتفاق التربس من خلال براءة الاختراع a patent like law or system

لـــذا فإنـــه رغم ما يبدو من مرونة فى نص م٣/٢٧ (ب) ، فإن حماية الأصناف النباتية فى تلك الدول تتجة لتبنى اتفاق الحماية المشار إليه

UPOV "UPOV-type PVP (plant varieties Protection) is well on its way to becoming the norm in the South".

وتـــري الكثـــير مـــن الشركات العاملة في مجال التقاوي والبذور ومن ورائها حكوماتها خاصة الأمريكية - حيث تقدر قيمة الأعمال فى هذا المجال بحوالـــي ٢٣بلـــيون دولار أمريكى - ان هذا هو النظام المفضل لديها والذي يحقـــق لها الأغراض المطلوبة بل تمارس ضغوطا في هذا الاتجاه من خلال الاتفاقيات الثنائية والاستثمار الثنائي ومتعدد الأطراف وليس فقط من خلال اتفاق UPOV الذى تسعي لفرضه

"To force breeder rights legislation as the only option for developing countries"

---

(١) انظـــر فـــي ذلـــك تصـــريحات د/ سعد نصار - وقت أن كان مديرا لمركز البحوث الزراعـــية ، حيـــث ذكر انه حاليا تتشاور الوزارة مع الاتحاد الدولي لحماية الأصناف

ويتسم هذا الاتفاق بأنه يتجه لمنح خطوات ابعد لحماية حقوق المربين مــع كــل مراجعة أو تنقيح لنصوصه، بحيث أصبحت النسخة الأخيرة منه (١٩٩١) هي الأكثر تشددا والتي يجب أن تنضم الدول إليها. فبينما كان اتفاق ١٩٧٨ يلزم الدول الأعضاء بمنح الحماية لخمسة أجناس مع الزيادة المستمرة حتى ٢٤جنس بعد ٨ سنوات ، نجد أن اتفاق ١٩٩١ يقرر توفير الحماية لكل الســلالات النباتــية . كمــا مــدد المدى الزمني للحماية من ١٨سنة بالنسبة للأشــجار والكــرمات و ١٥ ســنة للنــباتات الأخرى إلى ٢٥و٢٠سنة علي التوالي(١).

وتغطــي حقوق المربين الإنتاج بقصد التسويق التجاري لكنها لا تشمل إنتاج المواد المتكاثرة التي تتجه لهذا الغرض . ومن ثم فان إنتاج البذور من قــبل المزارعيــن لاستخدامها فيما بعد في مزرعته يعد ميزة له ولا تغطيها الحماية حسب قانون ١٩٧٨ farmers privilege.

ثــم جــاء قــانون ١٩٩١ ليمد نطاق الحماية لتشمل كل الإنتاج وإعادة الإنــتاج كــل الســلالات والأصناف المحمية، الا أن الدول يسمح لها حسب مقتضــى الحــال – أن تستثني من ذلك الأشكال التقليدية للبذور المخزنة في المزرعة التي ربما ترغب في الاحتفاظ بها (C.Brenner, 1998.20)

ويسمح قانون ٧٨ بما يعرف باستثناء المربين breeder exemption الذي يسمح باستخدام الأصناف المحمية لأغراض البحث العلمي كمصدر أولى للتنوع ولخلق سلالات جديدة دون ترخيص من المربي . إلا أن قانون ١٩٩١ اعــترف واقر هذه الاستثــناءات في المــادة ١/١٥ (1-3) أنه أدخل فكرة "الاشــتقاق الجوهــري " بمعني انه إذا كانت الأصناف الجديدة اقتبست بصفة

النباتــية الجديدة upov بشان الانضمام إلى عضوية الاتحاد انظر جريدة الأهرام ١٧ مارس ٢٠٠١ .

(١) South-centre : http : www. southcentre.org/. accessed at 13/1/2002

جوهـــرية من السلالة المحمية a protected variety فانه يمكن حمايتها، ولا يجـــوز تسويقها دون أذن مربي السلالة المحمية (الأولى) التي اشتق منها الصنف الجديد([1]). كما ان نسخة ١٩٩١ تؤدي إلى إلغاء الحظر علي الحماية المـــزدوجة ، أي تمـــنع الجمع بين التمتع بحماية براءة اختراع مثلا و حماية حقـــوق المربيـــن . ولقـــد عرف اتفاق UPOV المربي " بأنة الذي يكتشف ويطور سلالة نباتية جديدة " .

ويـــرى الـــبعض أن النســـخة الجديـــدة من UPOV تشدد تقييد حقوق المزارعين بطرق عديدة وذلك لمصلحة المربين:

أولـــى هذه الطرق ، يستطيع المربي أن يحكم قبضته علي المنتج ذاته، ومـــن ثم الواردات منه إذا كان ناتجا عن تقاوي تم إكثارها بالمخالفة لحقوق المربين .

ثانـــيـــها ، يستطيع المربي أن يتحكم في تسويق السلالات النباتية التي تشتق بصفة جوهرية من تلك السلالة.

وأخـــيـــرا ثالـــثـــها ، يحظر UPOV علي المزارعين إعادة استخدام البذور المحصودة إلا انه يسمح للدول أن تقرر استثناءات علي ذلك .

ويلاحظ أن الأسرار التجارية Trade secrets تلعب دورا مهما أيضا في حماية الحقوق في النباتات خاصة إذا لم يستوف الاختراع شروط (اختبار) القابلـــية للحصـــول علي براءة اختراع ، وفي الولايات المتحدة ، يلجأ مربو النـــباتات حديـــثا إلى الجمع بين عناصر من حماية الأسرار التجارية وحقوق الملكـــية الفكـــرية (البراءات) كما فعلت شركة Dupont مع بعض تقاوي القمح ([2]).

---

(١) ICPNVP, article 14
(٢) H. Mann,2002

وهكـذا فان الحماية عن طريق UPOV تعطي المربين حقوقا واسعة النطاق علي كل السلالات والأصناف النباتية • إذ يلزم الاتفاق الحصول على إجـازة (ترخـيص) من صاحب الحق للقيام بالأعمال الآتية المتعلقة بالسلالة المحمية :

(١) الانتاج أو اعادة الانتاج .

(٢) البيع أو أى شكل آخر للتسويق .

(٣) العرض للبيع .

(٤) التصدير .

(٥) الاستيراد .

(٦) التخزين لأى من الأغراض السابقة (م١٤)

وهـذه الحماية تعني انه المزارعين لا يستطيعون أن يصلوا إلى التقاوي ذاتها بذات الطريقة التي حصل عليها المربون عليها بها ، كما لا يستطيعون اسـتيرادها دون موافقـة المربيـن ، وكذلك لا يجوز لهم الاحتفاظ بالتقاوي الـناتجة عـن المحاصيل التي سبق لهم زراعتها ولا تبادلها مع غيرهم من المزارعيـن ، هذا فضلا عن عدم القدرة علي التعامل فيها تجاريا. وهنا تجد أن حقوق المربين (BR) تتعارض مع حقوق المزارعين farmers rights. إذ تعنـي الأخـيرة بإيجاز "الحق في استخدام السلالة المحمية كمورد لإجراء البحوث العلمية والإكثار النباتي وفي تخزين وإعادة استخدام البذور والتقاوي الناتجة عن محاصيلهم مرة ومرات في أراضيهم الخاصة والحق في الحصول علي مقابل لاستخدام الموارد النباتية التي اسهموا في تطويرها".

ودار خـلاف يـتعلق بمـزايا المزارعيـن ووصل إلى المحكمة العليا الأمريكـية وتـم تعديل قانون حماية الأصناف النباتية الجديدة الأمريكى في إبـريل ١٩٩٥ حيث سمح للمزارعين أن يخزنوا التقاوي (البذور) التي تم حصـدها مـن الأصناف المحمية ولكن فقط إلى الحد الذي يسمح لهم بإعادة

زرع أرضـــهم . وكما يسمح بالبيع للأغراض الإنتاجية فقط بموافقة صاحب الحق في السلالة المحمية .

ويجب أن نسجل أن اتفاق الـ UPOV - بالإضافة إلى ما لاحظناه من تغيرات أدخلت علي UPOV 1991 - أضفى الحماية علي حقوق المكتشفين ولـــيس المربيـــن فقط. إذ أن المادة (٦) من الاتفاق لم تعتبر - علي عكس براءات الاختراع - المعرفة الواسعة عاملا لعدم الحصول علي الحماية، ومن ثـــم يســـتطيع المزارعون في القري والسكان الأصليون أن يستندوا إلى هذا الاتفاق للمطالبة بحقوق المربين فيما يتعلق بمواردهم. وأخيرا، لم يشر اتفاق UPOV شـــأنه فى ذلك شأن اتفاق التربس إلى فكرة حماية السكان الأصليين أو المزارعين الذين اسهموا في الحفاظ علي الموارد الجينية التي تعتمد عليها الشركات الدولية في إجراء بحوثها. بل اكثر من هذا يمد اتفاق الـــ UPOV نطاق الحماية أو المحصول الذي يتم زراعته . فإذا قام مزارع بزراعة أرضة بســـلالة دون أن يحصل علي ترخيص ويدفع الإتاوة ، فان صاحب الحق في الملكية الفكرية (المربي) يستطيع أن يدعى ملكـــيته للإنتاج (القمح مثلا) ومنـــتجاته (الدقيق مثلا) وبالتالي يستطيع أن يتحكم في تجارة السلعة بشكل مباشر[1].

إلا أنـــنا ينبغي أن نشير بان الاتفاق يقرر بعض الأحكام ذات المضامين المهمة والتي تتعلق بـــ :

- استنفاد حقوق المربين ، إذا تم تسويق المنتج بواسطة المربي نفسه أو بموافقـــته في إقليم العضو المعني (م١٦) . ولاشك أن ذلك يقرر مبدأ الانقضـــاء الدولـــي وان كان علي نطاق محدود . إذ تم قصره علي طـــرح المنتج في سوق إقليم العضو المعني ، أي العضو الذي تطلب

(١) انظر المادة ٢/١٤ والمادة ٣/١٤

فيه الحماية . ومن ثم يختلف نطاق هذا المبدأ في اتفاق UPOV عنه في اتفاق التربس TRIPS .

- كمـــا يقـــرر الاتفاق الترخيص الإجبارى حيث يسمح للعضو أن يقيد الاستغلال الحر لحقوق المربي لأسباب تتعلق بالصالح العام.

- كما يجيز الاتفاق السماح والترخيص لطرف ثالث أن يقوم بعمل ما كـــان يمكنه القيام به دون الحصول علي موافقة المربي نفسه وتقرير التعويض الكافي (م١٧).

- ويمكـــن للعضـــو أن ينهي حق المربين إذا ثبت أنه تم منح هذا الحق لشـــخص لا يستحقه أو لم يوف الشروط المطلوبة والمنصوص عليها في المواد ٦-٩ والمتعلقة بالجودة والتميز ، التوحد والاستقرار.

- وفـــي الـــنهاية يذهـــب الاتفاق بما ذهب إلية اتفاق التربس من انه لا يجوز من حيث المبدأ إبداء تحفظات علي الاتفاق (م٣٥) .

رابعا : تأثيرات حماية الملكية الفكرية فى قطاع الزراعة :

تـؤدى الحماية واسعة النطاق سواء عن طريق التربس أو من خلال مـنح حقـوق المربيـن وفق اتفاق حماية الأصناف النباتية الجديدة إلى تمتع الشـركات العاملـة فـى مجال البحوث والتكنولوجية الزراعية بمظلة حماية واسعة النطاق وممتدة لفترات زمنية طويلة نسبيا على نحو ما رأينا سابقا .

والواقـع أنـه يمكن القول بأن هناك علاقة عضوية قوية بين دوافع الشـركات على النحو الذى رأيناه والضغوط التى تمارسها من أجل الحصول علـى الحماية وممارساتها الفعلية فى المجالات السابقة فى الدول الأم وكذلك فى الدول المضيفة وبالتالى التأثيرات التى تتركها على اقتصادات هذه الدول .

وتؤثر الحماية على النحو السابق على اقتصادات الدول النامية وقدرتها على تحقيق التنمية وتوفير الغذاء من جوانب عديدة :

إذ يـرى الـبعض أن الحمايـة تؤدى إلى منح حقوق احتكارية قوية للشـركات العاملـة فـى مجال التكنولوجيا الحيوية بدءا من أبسط العمليات الحيوية حتى أكثرها تعقيدا مثلما هو الحال فى الهندسة الوراثية والاستنساخ. وهذا الوضع الاحتكارى يقود إلى ممارسات ليست فى صالح الدول النامية فى احـتكار المعـرفة والبحـث والمعلومات. بل الأكثر خطورة احتكار الموارد الجينـية الـتى تعد الأساس لكل أنواع الزراعة. إذ أن الهدف الرئيسى لتلك الشركات يتمثل فى السعى – فى إطار العولمة – إلى توسيع نطاق الاستفادة مـن نـتائج بحوثها بزراعتها فى ملايين الهكتارات فى العديد من الدول لكى تحقـق أرباحـا ضـخمة وليس فقط استعادة نفقاتها الاستثمارية. كما أن هذا الوضـع يمكن هذه الشركات من زيادة الصادرات إلى أسواق الدول الأخرى التى لم تعد تستطع أن تنتج ذات المحاصيل أو تستوردها دون موافقة صاحب الحـق أو البراءة أو المربى كل ذلك فى إطار استراتيجية الاستغلال العالمى

للتكنولوجيا . ولذلك يرى هؤلاء أن نظم الحماية المقترحة (Upov وTrips) لا تصلح للدول النامية لأنها تستهدف " حماية مصالح منتجى البذور " أساسا.

ويستشـــهدون علـــى ذلـــك بأن النظامين المقترحين يتجاهلان حقوق المزارعيـــن الأصليين فى الدول النامية الذين ظلوا يربون ويكثرون النباتات لآلاف الســـنين ، الأمر الذى يسلب هؤلاء القدرة على السيطرة على مواردهم الجينـــية وبذورهم من الناحية القانونية ويصبحون مضطرين أن يدفعوا مقابلا للأبحـــاث الـــتى قد لا تتفق وظروفهم فى مجال الهندسة الوراثية وغيرها.بل أكثر من هذا يضطر هؤلاء السكان أن يدفعوا أثمانا مبالغا فيها لمنتجات سبق الحصول عليها من مواردهم هم أنفسهم.. وحتى إذا أراد هؤلاء الحصول على بـــراءة فهـــم لا يستطيعون حيث لا يملكون القدرة المالية لذلك أى لا يملكون عشرين ألف دولار للحصول على براءة اختراع فى الولايات المتحدة (١).

وينتهى هؤلاء إلى القول بأن : IPRS: An Instrument of Piracy

أن الحماية هى أداة للقرصنة . وهو تعد كذلك على ثلاثة مستويات – فى ظل تحرير التجارة العالمية ..

<u>المستوى الأول :</u> مستوى الموارد حيث يتم أخذ (الاستيلاء) الموارد الطبيعية والبيولوجية للمجتمعات وذلك بدون مقابل أو بدون اعتراف أو إقرار بذلك أو حتى تصريح به حيث تستخدم لبناء اقتصادات قوية عملاقة. ومـــن الأمثلة البارزة على ذلك نقل أصناف الأرز الباسمتى من الهند لبـــناء اقتصاد الأرز الضخم فى الولايات المتحدة " وكذلك نقل بذور شـــجر النيم من الحقول والمزارع فى الدول النامية وتقوم بتصديرها شركة مثل . W.R. Grace .

(١) The Economist , june 23,2000; Mann, 2002

المستوى الثانى : الاستيلاء على الميراث الثقافى والفكرى للمجتمعات والدول دون مقابل / دون تصريح أو موافقة واستخدامه للادعاء بحقوق الملكية الفكرية مثل : براءة الاختراع والعلامة التجارية . هذا رغم أن الابتكار الأول والإبداع لم يتم الاستثمار فيه شيئا من قبل هذه الشركات . ومن أشهر الأمثلة على ذلك " استخدام الشركات الأمريكية للإسم التجارى Basmati – واستخدام شركة البيبسى للإسم التجارى Bikaneti Bhujia .

المستوى الثالث : استلاب الأسواق المحلية والدولية من خلال استخدام العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية – ومن ثم تدمير الاقتصادات المحلية والقومية حيث أنجز الابتكار الأصلى. ومن ثم تستطيع الشركات المحتكرة اكتساح مقومات الحياة والبقاء الاقتصادى لعشرات الملايين. فعلى سبيل المثال – اغتصاب اتجار الأرز الأمريكان على السوق الأوربية (١) .

هذا التوجه وهذا التجاهل للحقوق الجماعية Collective rights للمزارعين فى البلدان النامية على المعرفة التقليدية والموارد الجينية أدى إلى دعم وتعزيز القرصنة البيولوجية biopiracy من جانب الشركات الضخمة فى الدول المتقدمة (١).

ويرى آخرون أن الهدف من الحصول على الحماية يستهدف تعزيز وتقوية آفاق الاستغلال التجارى للابتكارات والاكتشافات العلمية للشركات. ويستشهد هؤلاء بأن الاتجاه الذى يسود الدول المتقدمة الآن هو منح البراءات الكائنات الحية وهذا لا تبرره الاعتبارات العلمية لأنها ليست مخلوقة من العدم، بل مأخوذة من الدول النامية التى تحتوى على ٩٠% من الموارد الجينية الحيوية فى العالم. وبالتالى يصبح من حقها المشاركة فى العائدات

---

(١) HTTP ; // WWW – V Shiva. Cergliprs.hta

الـــناتجة مـــن البحوث التى تجرى فى هذا الصدد. كما لا تبررها الاعتبارات الأخلاقـــية الـــتى تحول دون فرض الحماية على الكائنات الحية سواء أكانت دقيقة أو غير دقيقة.

ليس هذا فقط، بل أن الحماية قد تنتهى إلى منع المزارعين فى الدول النامية من أن يستخدوا البذور المشتقة من السلالات المحمية بصفة أساسية فى الـــزراعة دون الترخيص بذلك من صاحب الحق. كما يحظر عليهم تحويلها حـــتى إلـــى مادة أخرى. إذ حظرت م١٤ من الـــ UPOV ذلك، بل وأعطت للمربين حق التتبع لهذه الأعمال. ولنا أن نفكر فى التأثيرات المحتملة لذلك فى عـــالم يوجـــد بـــه حوالـــى ١,٤ بليون شخص يعتمدون على قدرة الحائزين والمزارعيـــن على تخزين وإعادة زرع محاصيلهم فى تأمين الحصول على غذائهـــم. ولا شـــك أن لذلك آثارا سيئة على المزارعين الذين لا يستطيعون شـــراء التقاوى سنويا. والشراء السنوى – بدلا من التخزين وإعادة الاستخدام والإنتاج – سيعنى زيادة التكلفة وزيادة الأثمان والأسعار وهكذا ..

كمـــا أن ذلـــك ســـيجهد فقراء الفلاحين الذين يعتمدون على تخزين التقاوى وتـــبادلها مـــع بعضـــهم الـــبعض. ومـــن ناحية أخرى ، كما ذكرت Pat Mooneyمن RAFI أن :

" A technelogy that threatens to restrict farmers expertise in selecting seed and developing locally adpoted strains is a threat to food security and agrieultural biodiversity especially for the poor"(2)

---

(١) وانظـــر أيضـــا Archibugi & Michie 1997 : 177; http; //WWW. One world. Org / India – accessed at december 2001.

(٢) Roxan Salazar & L.M. Max Valverde , 2000

ويخشـــى أن تنتشر حبوب اللقاح Pollen من التقاوى الانتحارية إلى حقول أخرى ويصيب تقاويها هى الأخرى عن غير قصد ، مما يؤثر بالسالب على القدرة على انتاج الغذاء ويعمق الفجوة التكنولوجية .

ويشـــكك الكثيرون فى أثر الحماية عن طريق التربس TRIPS و UPOV علـــى دعـــم القـــدرات البحثية فى الدول النامية. إذ فضلا عن عدم وجـــود دليل يشهد على تزايد البحوث العلمية فى الدول النامية بسبب الحماية ســـواء مـــن قبل الشركات الدولية أو حتى بدونها. أثبتت بعض الدراسات فى الولايـــات المـــتحدة أن هناك علاقة ارتباط قوية بين حماية السلالات النباتية وانخفـــاض التدفقات من المعلومات والجيرم بلازم إلى تلك الدول. هذا فضلا عـــن أن الـــنص المـــتعلق بالاشتقاق الجوهرى فى اتفاق الـــ Essential derivation "UPOV" ســـيثبط الباحثين فى الدول النامية خشية أن تتهمهم الشركات الدولية بالسرقة وانتحال الأفكار(١).

لقـــد كشـــفت إحدى الدراسات أن التأثير الإيجابى للحماية تركز فى الدول المتقدمة خاصة فى مجال تربية النباتات. إلا أن ذلك كان محصورا فى محاصـــيل محـــدوده مـــثل القطن، فول الصويا ، الذرة والقطن حيث تشكل براءاتها ٨١% من شهادات الحماية للسلالات النباتية (٢) .

- ويســـتدلون من ذلك بأن الشركات التى تطلب الحماية لم تصنع شيئاً لصالح الدول النامية ، بل تركز على اجراء البحوث على المحاصيل الـــتى تحقـــق لهـــا المكاسب ومن ثم فهى تركز على عدد قليل منها ولاتجـــرى أبحاثـــا علـــى محاصيل ذات أهمية خاصة لهذه الدول . فالشـــركات الدولية ، على سبيل المثال تنتج منتجات تتناسب حاجتها وحاجـــة سوقها فشركة Pepsi تريد زراعة نبات طماطم معين يلائم

---

(١) Roxan Salazzor & L.M. Maxvalverde,2000.
(٢)C C.Brenner, 1998 : 38

صناعة الكتشب Ketchup أو بطاطس تلائم صناعة الشيبسى. ولكن هل هذا هو ما يحتاجه المستهلك فى الدول النامية؟

- والواقــع أن عقــود الــتعاون التى تعقدها مع بعض مراكز البحوث الزراعــية فى الدول النامية لا تستهدف سوى الحصول على الموارد الجينــية لدى تلك الدول من جهة وللمساعدة فى تسويق نتائج أبحاثها من ناحية أخرى (١).

ويستشهدون من ناحية أخرى بأن ماقامت به بعض الشركات العاملة فــى مجال التكنولوجيا الحيوية، بإنتاج التقاوى أو البذور الانتحارية المعروفة بــــ sterility gene فــى ١٩٩١ أى تلك التى تستخدم مرة واحدة وتصبح عقيما بعد ذلك. ومن ثم فعلى كل دولة ترغب فى الحصول عليها مرة أخرى عليها اللجوء إلى صاحب الحق لتحصل على الموافقة ودفع الثمن لكى تحصل أو لا تحصل على تلك التقاوى. وهنا التساؤل ماذا عن مزارعى الدول النامية الذين لا يقدرون على دفع الثمن ؟. ويصبح الأمر أكثر خطورة إذا عرفنا أن هــناك طلبات للحصول على براءات من هذه التكنولوجيا فى ٩٠ دولة نامية. هــذا رغــم الوعــود الــتى قطعــتها شــركات مثل Monsanto وشركة AstraZeneca بعدم القيام بذلك.

ويــرى البعض الأخر أيضا، أن الاتجاه نحو الحصول على براءات اخــتراع علـــى الجينات من الدول النامية والتوجه صوب ما يعرف بالتوحد الجيــنى له آثار خطيره على اقتصادات هذه الدول وعلى قدرتها على توفير الغــذاء لشــعوبها. إذ يؤدى التوحد الجينى إلى تآكل التنوع الحيوى أو تزايد الاعتماد على التقاوى المصنعة التى تنتجها الشركات فى الدول المتقدمة. كما أن هــذه الــبذور قد لا تناسب التربة والطبيعة فى البلدان النامية وتحتاج إلى

---

(١) The Economist June 23, 2000

عناصــــر كيماوية أخرى ، تعود هذه الأخيرة لتستوردها من الدول المتقدمة. هذا فضلاً عن أن التآكل الجينى قد يؤدى إلى تصحر التربة .

لــذا لاندهــش أن نجد أن منظمة الفاو توصلت بعد سبع سنوات من المفاوضات إلى اتفاق دولى يحظر إبراء المحاصيل غير المعدلة وراثياً بقصد حماية التنوع النباتى وحماية تنوع الغذاء والمحاصيل الزراعية .

كمــا طالبــت المجموعــة الاستشــارية الدولــية للبحوث الزراعية CGIAR [1] مــن الــدول الأعضاء التريث فى منح حقوق ملكية فكرية عن الجــيرم بلازم الذى يتم الاحتفاظ به لديها لكى يظل الباب مفتوحاً أمام طالبى وراغبى الاستفادة منها خاصة فى الدول النامية .

ويضــاف إلــى مــا سبق أن الشركات تستطيع فى إطار الحماية أن تقاضــى الشركات المنافسة أو المزارعين حتى إذا أعادت استخدام البذور أو تــبادلها مع جيرانها. لذا رفعت شركة Asgrow Seed Co وهى فرع من شــركة Upjohn pharmaceutical ، حوالى ثلاثين قضية ضد المزارعين الأمريكان الذين تتهمهم بإعادة بيع التقاوى التى يزرعونها فى مزارعهم. وإذا كــان هذا يحدث فى أمريكا فماذا عن الدول النامية فى إطار العولمة ووضع القوانين المماثلة لنظام UPOV(٢).

ويرى البعض أن السلالات النباتية PVP تستخدم كحاجز تجارى ضد دخــول منــتج ما سوق ما لكى لا ينافس منتج مماثل يتمتع بالحماية فى تلك الســوق . فعلــى ســبيل المــثال حُرمــت الأرجنتين من تصدير الفراولة strawberry إلــى أوروبا عام ١٩٩٤ ، لكى لا تنافس النباتات التى تزرع هــناك بمقتضــى تراخيص أمريكية. أى أن هذا النظام ما هو إلا أداة حمائية

---

(١) هيــئة استشارية غير رسمية تتكون من ٥٧ عضو من القطاعين العام والخاص بقصد تعبئة أفضل ما فى علم الزراعة بالنيابة عن فقراء وجوعى العالم .

(٢) H. Mann, 2002

تـؤدى إلى تشويه المنافسة. كما تستخدم هذه الأداه على نطاق واسع فى دول أمريكا اللاتينينة وأفريقيا.

إذ يـرى هـؤلاء أنهـا تقـوض حتى الاستقلال الوطنى من خلال الاحـتكار، حيث تسيطر أكبر عشر شركات عالمية على أكثر من ٤٠% من السـوق العالمـية للتقاوى، مما يساعدها ليس فقط على تسويق منتجاتها، بل كذلك سرقة الموارد الجينية ونقلها إلى الدول المتقدمة كما حدث مع كينيا.

ومـع إقـرار اتفـاق التريس من غالبية دول العالم فى إطار اتفاقات مـنظمة التجارة العالمية وكذلك مع الاتجاه نحو تبنى نموذج الـ UPOV ، مازالـت حكومة الولايات المتحدة تمارس ضغوطا من جانب واحد للحصول علـى الحمايـة ولإجبار الدول على أن تتبع حماية تقرها الحكومة الأمريكية وشـركاتها وتستخدم كل الأدوات المتاحة لها فى هذا الخصوص. ومن أمثلة هـذه الممارسات فرض العقوبات التجارية والتهديد من حين لآخر باستخدام القسـم 301 من قانونها للتجارة. فعلى سبيل المثال: قامت الولايات المتحدة فـى ١٩٩٧ من جانب واحد بفرض رسوم جمركية على ما تبلغ قيمته ٢٦٠ مليون دولار من صادرات الأرجنتين كانتقام لعدم قيام الأخيرة بتعديل تشريع البراءة فيها كما يتفق ورؤية الممثل التجارى الأمريكى.

ولقـد كررت تهديد الاكوادور بفقدان ما قيمته ٨٠ مليون دولار من صـادراتها السمكية للولايات المتحدة لكى تجبرها على أن تصدق على اتفاق ثـنائى خـاص بحقوق الملكية الفكرية ونفس الشئ حدث مع دول أخرى مثل الهند، باكستان، البرازيل وأثيوبيا..

وفى أبريل ١٩٩٧ أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية خطابا إلى حكومة ملك تـايلاند بخصـوص مشـروع قـانون يسمح للمعالجين التايلاندنيين بتسجيل العلاجات التقليدية ومن ثم جعلها فى الدومين العام. ويقول الخطاب الأمريكى

أن مـــثل هــذا المشروع إذا عمم يمكن أن يعد مخالفاً للتريس ويعوق البحث الطبى فى هذه التركيبات.

وكـــرد فعـــل لذلك تلقت السيده مادلين أولبرايت خطابا من أكثر من ١٢٠ مـــنظمة غير حكومية من مختلف الأنواع ومن مختلف بقاع العالم تنتقد فـــيها هـــذا الموقف مندهشين ومتسائلين كيف تحرص الولايات المتحدة على مصلحتها وترى ضرورة نقل المعرفة التقليدية إلى الولايات المتحدة لأغراض البحـــث لكى تحصل على براءة فى نهاية الأمر ، وفى ذات الوقت تنكر على تـــايلاند الحـــق فى حماية هذه المعرفة، ولقد استنكر الجميع هذا الموقف من الولايات وأنكروا عليها مثل هذا التصرف .

- وفى هذا الصدد نازع الكثير من الدول براءات الاختراع التى منحها مكتب براءة الاختراع والعلامة التجارية والأمريكى :
- فـــى مايو ١٩٩٨ قهرت بوليفيا جامعة ولاية كلورادو Colorade state uni, فى طلبها الحصول على براءة حول مادة الـــ (quinoa) الكينا نبات غذائى كالسفرجل وهى مادة غذائية للقرويين فى دول الأنديز..
- وفعلـــت الهند نفس الشئ بالنسبة لبراءة اختراع ثم الحصول عليها بالفعل حول نبات Turmeric الزعفران أو الكركم ـــــ وهو نبات يستخدم فى مداواة الجراح البسيطة وفى الطهى ..
- وفعلـــت الهند نفس الشئ بالنسبة لنبات Neem وهى شجرة تزرع فى كل قـــرية مـــن قـــرى الهند تقريبا- وتستخدم كمسواك طبيعى يغسل الأسنان وغسل الملابس، الشامبو وغيرها من ذلك.
- وتقـــوم كـــل مـــن الهـــند ، باكستان وتايلاند بشن الحملات على براءات الاخـــتراع الـــتى منحت لشركة Texas لأرز الباسمتى Basmati والـــ Jasmine الذى يزرعه الفلاحون على مدار آلاف السنين.

وتوجد أمثلة عديدة أخرى ...

هـــذه البراءات تجذب مكاسب ضخمة للشركات الأمريكية التى تأخذ المـــادة الخام، تعدلها فى المعمل لتدعى وجود اختراع وتحصل على براءة – وهكذا ، وهذا يمثل مشكلة مزدوجة للدولة مصدر المادة الأولية :

١- إذ يـــتم تملـــك المـــورد الطبيعى من قبل شركة أجنبية ويتم حرمانها من تطويره وتحسينه محليا.

٢- يـــتم اســـتنزاف الـــنقد الأجنـــبى منها حتى مقابل الحصول على براءة الاختراع، الترخيص أو المنتجات التجارية التى تصدر لأسواقها المحلية.

٣- الـــتلوث الحـــيوى genetic pollutrion وفقدان التنوع الحيوى — . إذ بمجـــرد الحصول على براءة اختراع لمنتج تجارى، تقوم الشركات بشن حمـــلات تـــرويج كثـــيفة ومـــنظمة ومعقدة لذلك. إذ لا تتردد فى تجنيد الحكومـــات فى القيام بهذه الحملات من خلال دعم منتج والترويج له من خـــلال مؤسســـات الـــتمويل الدولية، تمديد نطاق الخدمات الريفية ومنح القروض والمنح الخاصة والمربوطة بحزم معينة من البذور والكيماويات.

ولا بـــد من إضافة – نعتقد أنها ذات دلاله – فى النهاية أن مايحدث الآن هـــو استمرارية للمحاولات المستمرة منذ أوائل القرن الماضى للسيطرة على الموارد الجينية النباتية من قبل الدول الصناعية المتقدمة. حيث تم انشاء المراكـــز الدولـــية للـــبحوث الزراعية المعروفة بـــ IARCS بدعم وتمويل أمـــريكى ، البـــنك الدولـــى وهيئة التنمية الأمريكية ووكالة التنمية الكندية ثم المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وغيرها.

ويذهـــب الـــبعض إلـــى أن الهدف من هذه المراكز هو تعيين مواقع الموارد الجينية النباتية اللازمة للدول المتقدمة ونقلها إليها(١).

---

(١) lacy, 1995:337

وحرصـــت الدول المتقدمة على إنشاء مراكز ومجالس عالمية ودولية للبحوث الزراعية مهمتها تجميع الجيرم بلازم من الدول النامية والاحتفاظ به فـــى بنوك الجينات فى الدول المتقدمة . فعلى سبيل المثال ، أنشئ IBPGR وكـــان لديه فى أواسط الثمانينات ٦٠٠ عالم يعملون فى أكثر من ١٠٠ دولة ولديـــه ١٧٧ مجموعة جيرم بلازم فى ٤٣ بنك جينات ، وهذه البنوك كانت توجـــد فى الدول المتقدمة وليس النامية. ولذا فى نهاية الثمانينات لم يكن لدى الدول النامية سوى أقل من ١٥% من الجيرم بلازم مخزنا.

واشـــتكى العديـــد من الدول النامية معبرة عن قلقها لعدم قدرتها على الوصـــول علـــى نحو كافى إلى هذه الموارد الجينية التى تم الحصول عليها أساسا من الدول النامية، وتتواجد الآن فى الدول المتقدمة.

ولقد عبر Pat Mooney عن مخاوفه من أن تستخدم هذه المجموعات الجينية لأغـــراض سياسية. كما أنه سجل أن مجموعات الجيرم بلازم الخاصة توجد لدى الشركات الخاصة بأحجام كبيرة.

والأمـــر الآخـــر هـــو أن IBPGR يركـــز فى نشاطه على ما يتفق ومصـــالح الـــدول الصـــناعية خاصـــة محاصـــيل الحبوب الغذائية الرئيسية والمحاصيل ذات القيمة الدولية الكبيرة مهملة غيرها من تلك التى قد تسهم فى مواجهـــة الجـــوع والفقـــر فى الكثير من الدول الناميه خلال العقد الأول من انشائه .

ولقـــد تورطت الفاو – خلال هذه الفترة – فيما يعرف برحب البذور Seed Wars حيـــث دار الصـــراع والنزاع حول من يجمع ، يخزن ، يقيم ويقـــرر مـــن الذى يستطيع أن يحصل على الموارد الجينية النباتية. ولقد تم تعديـــل الهيكل التنظيمى لهذا المركز فى ١٩٩٢ ليتجنب بعض الخلافات التى دارت حوله فى الماضى وليأخذ مصالح الدول النامية بعين الاعتبار : (١)

---

(١) K.Dawkins, 1999

فى النهاية إن حماية حقوق الملكية الفكرية تحقق للدول المتقدمة وشركاتها :

١. أرباحـــا طائلة من خلال رفع أثمان المنتجات والمدخلات الزراعية، فضلا عن المعرفة التكنولوجية ذاتها.

٢. احتفاظها بقدرات تنافسية رفيعة المستوى لأطول فترة زمنية ممكنة.

٣. إنهـــاك اقتصـــادات الدول النامية ومنها الدول العربية التى تبلغ وارداتها الزراعية أربعة أو خمسة أضعاف صادراتها الزراعية، أى ذات اقتصادات منكشفة أمام السوق الغذائية العالمية.

ويلخص V.shiva,1996 التأثيرات المحتملة لحماية حقوق الملكية الفكرية على النحو التالى :

١. ستشـــجع الـــتحكم الاقتصادى فى المواد النباتية من قبل الشركات متعدية الجنسيات.

٢. ســـتؤدى إلى تعميق اعتماد المزارعين على الشركات من أجل الحصول على المدخلات الحيوية فى الزراعة وهى البذور. وهذا التحكم الاحتكارى يكـــون أعمق بكثير وذلك بسبب سيطرة شركات الكيماويات على شركات الـــبذور والســـلالات النباتـــية ومن ثم فإن شركات الكيماويات والشركات العملاقـــة العاملة فى المجال الزراعى تتحكم ليس فقط فى البذور بل كذلك فـــى مدخـــلات أخرى هامة مثل الأسمدة، والمبيدات الكيماوية والمبيدات المقاومة للأعشاب الطفيلية.

٣. أن الـــتحكم الاحـــتكارى فى البذور سيؤدى إلى تقويض التنوع البيولوجى وتنوع المزارعين والزراعات. وإذا كان هذا التنوع يرتبط بالتنوع الثقافى فى بلد ما فإن هذا بدوره يكون فى طريقة للزوال.

٤. وســـيؤدى هذا التحكم إلى الارتفاع الكبير فى الإتاوات التى يتم دفعها ومن ارتفاع أثمان المنتجات الزراعية ذاتها.

٥.كمـــا أن تغــير تركيـــبة المدخلات بسبب تحكم الشركات الناجم عن منح الملكـــية الفكـــرية ســـيؤدى إلى اجتثاث طبقة المزارعين من جذورها، أو تعرضهم لمديونيات ضخمة.

٦.أن هدم المجتمعات الزراعية على نطاق واسع دون القدرة على الاستيعاب على نفس الحجم فى قطاع الصناعة سيقود إلى ما يعرف بالتمزق والتفكك الاجتماعى وهو ما يشعل نار الجريمة واختراق القانون والنظام (١) .

٧.أن حمايـــة الملكـــية الفكرية فى مجال الزراعة وتنوع النباتات سيقوض الأمـــن الغذائـــى، هـــذا لأن الانواع المحمية والحاصلة على براءة ليست مرتبطة بالحاجات الغذائية للشعوب فى الدول النامية، بل ترتبط وبقوة مع حاجـــة الشـــركات للتصنيع والتركيب والتسويق على نطاق واسع وعلى شعوب العالم أو أسواق العالم المختلفة.

٨.كمـــا أن الـــتحكم فى قطاع الزراعة من خلال احتكار البذور سيؤدى إلى خلـــق تحكم ضمنى فى موارد طبيعية أخرى مثل الأرض والمياه من قبل الشركات المتعددة الجنسيات.

٩.أن الـــتحكم الاقتصادى من قبل الشركات الدولية يؤدى إلى تزايد الاعتماد علـــى الخـــارج وزيادة نسبة الاستيراد وبالتالى سيؤدى إلى تضخم حجم المديونية الدولية.

١٠.كما أن التحكم فى الزراعة والغذاء سيؤدى إلى جعل الغذاء بمثابة سلاح فى أيدى الدولة المتقدمة مما يزيد من درجة انكشاف الدول النامية لها ليس فقـــط فـــى المجـــال الاقتصـــادى ، بل الاجتماعى وكذلك السياسى وعلى المســـتوى المحلى والمستوى الدولى. وليست تجارب الأمس القريب فيما تتعلق بمظاهرات الخبز والدقيق فى الكثير من دول العالم النامى بعيدة عن الأذهان.

---

(١)V. Shiva, 1996 : 11627

كمـــا تضـــيف Shiva أن حماية الأحياء وفق التريس سيؤدى إلى نتائج سيئة للغاية :

- انتشـــار توحد الثقافات والجينات بينما الشركات صاحبة الحقوق تحاول أن تعظم العائد بزيادة حصصها فى السوق.
- وجـــود مخاطـــر تلـــوث بيولوجية مع انطلاق الكائنات الدقيقة المبرأة فى البشر.
- تقويـــض الـــتنوع البيولوجى والتنوع التقليدى ومن ثم إضعاف القدرة على الاحتفاظ بالتنوع البيولوجى.

ويكمـــن جوهر المشكلة فى أن المطلب الرئيسى للشركات هو تعظيم الدخـــل مـــن خـــلال التسويق الكونى للمنتج المبرأ على حساب تدمير التنوع البيولوجى فى الأنظمة الزراعية . فى هذا تقول السيده Shiva أن هذه العلاقة تعد جانبا رئيسيا للأسواق الدولية التى تحميها حقوق ملكية الفكرية.

وتـــرى أن كـــون الســـلالات المقاومـــة للحشرات تنتجها الشركات المـــندمجة للكـــيماويات والبذور يؤدى إلى المزيد من استخدام الكيماويات قد يـــزيد من الأضرار التى تلحق بالبيئة وترى كذلك أن حصول الشركات على الموارد الجينية من الدول النامية هو ..

" Sophisticeted form of theft of their resources and knowledge:

ولقد ذكر معهد التنمية لما وراء البحار Overseas Development Institute ODI,1993 أنـــه فى الوقت الذى ظلت فيه الموارد الجينية تنمو وتتـــنوع حـــتى القرن العشرين ، الا أن الممارسات الحديثة أدت إلى خسارة كبـــيرة فى النوع على مدار العقود القليلة الماضية مع ادخال سلالات جديدة. فهـــذه السلالات تعتمد على قاعدة ضيقة جداً وأن استخدامها أدى إلى القضاء

علـــى المزيد من المحاصيل المتنوعة ويرى أن الافتقار إلى الوسائل التقليدية فى التربية تؤدى إلى تعريض التنوع البيولوجى للخطر .

ونرى أن اتفاق التربس لايشجع على دعم نشاط المزارعين التقليدين.

ويـــرى الســـيد/ Acharga, 1991 أن المزارعين فى دول الجنوب يســـتخدمون التكنولوجيا الحيوية منذ ألاف السنين – ولكن الجديد هو استخدام التكنولوجـــيا المنظورة فيها وما نجم عن ذلك من ارتفاع فى الانتاجية وزيادة فى التكاليف – والمزارعون حينما كانوا يقومون بذلك كانوا مدفوعين بالرغبة فـــى ســـد حاجـــات المستهلكين ، هذا فى حين أن الشركات التى تقوم بذلك مدفوعة بالرغبة فى تنظيم أرباحها .

ولقـــد أثـــار هذا التطور الكثير من المخاوف لدى الكثير من الدوائر المسؤولة سواء فى الدول المتقدمة أو المتخلفة ، وتنبع هذه المخاوف من تزايد ما يعرف القدرة الاحتكارية للشركات المعنية فى السوق وبالتالى تزايد قدرتها علـــى الـــتحكم ليس فقط فى الأثمان ، بل التحكم فى الانتاج والتوزيع وتحديد نوعية ما يتم انتاجه من الأنواع المختلفة من البذور والتقاوى ومدى ملاءمتها مـــع الأنـــواع المختلفة من التربة الزراعية فى مختلف دول العالم . وهو ما يمكن أن نطلق عليه Consolidated market power أى تركز ودعم القوة الاحتكارية للشركات العملاقة العاملة فى هذا المجال الحيوى المهم .

وممـــا أضاف إلى هذه المخاوف هو الاتجاه لاختفاء نوع من الحماية لحقـــوق الملكية الفكرية لثمار البحوث التى تجرى فى هذا القطاع . وبالتالى تستطيع هذه الشركات أن تجوب أسواق العالم انتاجاً وتسويقاً وتحديداً للأثمان علـــى نحو أفضل من غيرها من الشركات الأخرى الصغيرة . بل تؤدى إلى اعاقـــة المنافســـة ســـواء من الشركات القائمة أو تحول دون دخول شركات جديدة.

ولعلـــه من أبرز صور التطور فى هذا القطاع أن الكثير من الموارد الجينية النباتـــية أو الحيوانـــية أصـــبحت تدخـــل فى صناعة الأدوية – وغيرها من الصناعات على نحو متزايد . وهذا الاندماج يزيد من أهمية الحفاظ على هذه الموارد والوصول إليها بقصد – ثم الحصول على حمايتها عن طريق حقوق الملكية الفكرية التى توفرها التربس (RAFI) .

لذا يطالب البعض مثل Keayla,1994 : 20 بعدم تطبيق اتفاق التربس.

خامسا : مواجهة التحديات الناتجة عن الحماية :

تفـــرض المضـــامين السابقة لحماية حقوق الملكية الفكرية العديد من الـــتحديات على الدول النامية ومن بينها مصر . لذا على الدول أن تكف عن مجـــرد الشـــكوى وتـــتخذ خطـــوات إيجابية فاعلة على طريق مواجهة هذه الـــتحديات الـــتى تتعلق بمسائل مهمة مثل القدرة على توفير الغذاء والعلاج للمواطنين.

ويمكن تقسيم الإجراءات والجهود التى تبذلها الدول النامية إلى قسمين. **الأول** ، يتعلق بما ورد فى القواعد العالمية للحماية سواء فى التربس TRIPS أو اتفـــاق حماية السلالات النباتية الجديدة. UPOV **والثانى** ، يتعلق بالمناخ والوســـط الـــذى يؤثـــر على قدرة الدول النامية على التعامل مع تلك القواعد والشركات الدولية التى تقف وراءها.

أولا : الإجراءات المتعلقة بالحماية القائمة:

أ- بالنسبة لاتفاق التربس:

- نـــرى ضرورة تبنى تفسير متكامل لاتفاق التربس ، بحيث يتم أخذ كافة نصوصه فى الحسبان خاصة تلك الواردة فى المواد ٧،٨ عند النظر فى الالتزامات التى تقررها المادة ٢٧.

- ضـــرورة تفعيل ما ورد فى هذا الاتفاق من استثناءات خاصة فى المواد ٣٠، والمادة ٢٧/٢،٣.

- التشـــدد فى تطبيق شروط منح البراءة الواردة فى المادة ١/٢٧ ، وهى شـــروط الجدة ، الابتكار والقابلية للاستخدام وحصرها فى أضيق نطاق ممكـــن ، وذلـــك للحد من منح براءات الاختراع – وعدم منحها لما يعد مجرد اكتشاف.

- توســـيع نطـــاق الاستثناءات فى كل مرة يتم فيها مراجعة اتفاق التربس لتوســـيع دائـــرة الخيارات أمام الدول النامية . فعلى سبيل المثال ، يرى البعض ضرورة استبعاد التنوع البيولوجى من اتفاق التربس.

- اســـتبعاد منح البراءات عن الكائنات الحية كليةLiving Organisms ، بحيـــث لا يقتصر الأمر على مجرد استبعاد النباتات والحيوانات . ولقد فعلـــت ذلـــك دول مـــثل بوليفيا ، كولومبيا ، البرازيل والأرجنتين حيث اســـتبعدت فى القانون الجديد ١٩٩٦ المواد الكائنة فى الطبيعة وما ينتج عنها.

- التوســـع فى تطبيق التراخيص الإجبارية (م٣١) ، إذ أن هذا يعد المجال الأكثر احتمالا لأن تستفيد الدول النامية من هذه الرخصة مقارنة بالمجال الصناعى.

- عـــدم تطبيق مبدأ حقوق التسويق الاستئثارية فى قطاع الزراعة وخاصة بالنســـبة للـــتقاوى والـــبذور. لأن ذلك يحد من حرية الدول النامية فى الحصـــول علـــى البذور الملائمة لها ، هذا فضلا عن الحد من القدرات البحثية فى هذه الدول لابتكار تقاوى وبذور تلائم التربة .

- مـــد نطـــاق المساعدة التى تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية (م٦٧) ، بحيـــث لا يقـــف الأمـــر عـــند حد تقديم المساعدات المالية ، بل لتشمل المساعدات العلمية والبحثية ، وإمدادها بنتائج بعض البحوث التى تجريها

جامعاتهـــا وشـــركاتها . بل ونرى ضرورة ربط التزامات الدول النامية بوفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها فى ضوء ما **يعرف بالالتزامات المتقابلة.**

ب- بالنسبة لاتفاق UPOV

نظـــرا لأن هـــذا الاتفاق كان وما زال عرضة لانتقادات كثيرة على أســـاس أنه يحابى حقوق المربين على حساب المزارعين فى الدول النامية ، يرى الكثيرون:

- أن الدول النامية يجب أن تسعى لإقامة نظام خاص يوفق بين المصالح الخاصة – مصالح الشركات الأجنبية – والمصلحة العامة والمجتمعية . أى فى عبارة أخرى إقامة نظام يجسد تحقيق المصالح الوطنية ويمكنها الاســـتفادة من اتفاق التنوع البيولوجى والتعهد الدولى الذى أقامته الفاو. ومـــن ثم يقترحون عدم الانضمام إلى نظام ال UPOV ، أو على الأقل التريـــث قـــبل الانضـــمام إلى هذا النظام . وهنا نجد أن دولة كماليزيا تزعمـــت الاتجاه نحو شرح وطرح البدائل الممكنة من النظم الخاصة ، بحيـــث لا يصبح نظام ال UPOV هو النظام الوحيد الموجود فقط أمام الدول النامية.
- ضرورة إقرار معاملة خاصة للدول الأقل نموا فى هذا الاتفاق ، بحيث تســـتطيع أن تطور التنمية الزراعية فيها . وتزيد من قدرتها على توفير الغذاء لشعوبها.
- يجب التوسع فى نطاق الاستيراد الموازى بحيث يصبح مشروعا ، إذا تـــم طـــرح المنتج فى أى دولة عضو أو غير عضو وعدم قصره على طرح المنتج فى البلد المعنى كما ورد فى الاتفاق.
- التشـــدد فى تطبيق شرط الاشتقاق الجوهرى، بحيث تحدد كل دولة فى تشـــريعها نســـبة معينة تتفق وظروفها للقول بأن نباتا ما قد تم اشتقاقه بصفة جوهرية من سلالة نباتية أخرى.

- التوسع فى نطاق الاستثناءات الواردة فى اتفاق الـUPOV (م١٥) .

- ضـرورة الاعـتراف بحقـوق السكان الأصليين على تراثهم الثقافى التقليدى وعلى المعرفة لديهم.

- الإقرار بحق السيادة للدول وللسكان الأصليين على ما لديهم من موارد جينـية والاعتراف بما بذلوه من جهد على مدار آلاف السنين فى سبيل تطوير هذه الموارد. ومن ثم يجب:

أ- عدم منح براءة اختراع عن أى منتج يعتمد على هذه الموارد بدون موافقة هـؤلاء السكان أو دولهم وأن يكون ذلك شرطا عند منح البراءة. أى يجب النص على ذلك فى قوانين البراءات ذاتها.

ب- تطبـيق شـرط المعاملة بالمثل بالنسبة لهذه الموارد ، أى لا تمنح الدولة الـبراءة لمنتج ما من شركة أو دولة أخرى لا تمنح مواطنيها البراءة عن مواردها الجينية الأصلية.

جـ - فـى حالة موافقة الدولة على براءة يجب أن يطبق مبدأ المشاركة فى الفوائـد بين السكان الأصليين وطالب البراءة Shared benefits ، وكذلك فـى إطار مبدأ النفاذ المشترك Shared access ، حيث يمكن للمزارعين فـى تلك الدول الحصول على السلالات الجديدة التى تعتمد على مواردهم الجينية بدون مقابل أو بمقابل زهيد .

- يجـب الاعـتراف بحقوق المزارعين فى استخدام البذور فى الإنتاج وإعادة الإنتاج وتخزينها وتبادلها مع جيرانهم على أسس غير تجارية.

- يجـب التوسع فى شرط المعرفة السابقة أو الاستخدام السابق ، بحيث أنـه لكى تمنح براءة الاختراع يجب ألا يكون المنتج قد سبق العلم به بأى طريقة من الطرق فى أى دولة وإلا فقد شرط الجدة.

- فى حالة إقرار الحماية (المعدلة على النحو السابق) يجب أن تحسب المـــدة من تاريخ التقدم بالطلب وليس من تاريخ منحها ، كما هو الحال فى اتفاق التربس.

- يجب التوسع فى التراخيص الإجبارية فى إطار هذا الاتفاق.

ثانيا : الاجراءات المتعلقة بتهيئة المناخ العام:

١- ضرورة الاستفادة من التشريعات التى يتم التوصل إليها فى الدول النامية المختلفة وتبادل المعلومات المعرفية فى هذا الشأن. إذ أن هذا أدعى إلى توحـــيد الجهـــود أو على الأقل التنسيق فيما بينها ، خاصة وأن مسألة الحماية هى من المسائل المستمرة طرحها على بساط البحث.

٢- يجب تهيئة المناخ للبحث العلمى والابتكار والاهتمام بالعلماء وتشجيعهم مـــن خـــلال منح الحوافز المادية والمعنوية والمساعدة على خلق سوق لنتائج أبحاثهم.

٣- أن تتـــبع أســـلوب انتقائى فى البحث العلمى فى هذا القطاع بحيث ينصب البحث على القطاعات والمجالات الأكثر أهمية وضرورة.

٤- يجـــب العمل على خلق جسور من التعاون بين القطاعين العام والخاص ووضع الضوابط التى تكفل تحقيق المصلحة القومية فى هذا الخصوص .

٥- يمكـــن للحكومـــات أن تعقـــد اتفاقات ومعاهدات مع الهيئات والمؤسسات الدولية التى تتوافر لديها التكنولوجيا وأن تجرى البحوث المشتركة...إلخ

٦- خلـــق أجهزة على مستوى عال من الكفاءة والفاعلية لمتابعة ما يحدث فى دول العـــالم المختلفة من تطور فى البحث العلمى وحتى فى مجال تطبيق اتفاقات الحماية . فعلى سبيل المثال ، يعد هذا الجهاز ضرورى للاستفادة من مبدأ مثل مبدأ الانقضاء الدولى.

٧- وأخـــيرا ، ضـــرورة إقامة التكتلات الاقتصادية بين المجموعات الإقليمية الدولية مثلما هو الحال بالنسبة للمنطقة العربية.

والله أسأل التوفيق والسداد

أهم المراجع

أولاً : المراجع العربى :

* **السيد أحمد عبد الخالق :**

"المنافسة الدولية وتحرير التجارة العالمية وأسواق العالم الثالث " مكتبة الجلاء، المنصورة - ١٩٩٦.

* **السيد أحمد عبد الخالق :**

" المسألة الزراعية فى إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية - إشارة خاصة لاتفاق التريس .
ورقة عمل . مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية حقوق المنصورة العدد أكتوبر ٢٠٠٠ ".

* **طه محمد البدوى :**

" أثر الثورة العلمية والتكنولوجية على الزراعة "
فى : مصطفى كامل السيد (محرر) ١٩٩٨ " الاقتصاد العالمى الجديد . وموقع مصر فيه " مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩٨.

* **كارلوس - م. كوريا :**

" حقوق الملكية الفكرية - منظمة التجارة العالمية والدول النامية – اتفاق التربس وخيارات السياسة ".
ترجمة أ.د/ السيد أحمد عبد الخالق دار المريخ ، القاهرة ، ٢٠٠١.

* الأهرام الاقتصادى : ٢٠٠٠/٧/٢٤
* الأهرام الاقتصادى : ٢٠٠٠/٨/٧

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- **Brenner, Car**

  " IPRs and Technology Transfer in Developing Countries Agriculture: Rhetoric and Reality.

  - Technical Papers No. 133. OECD. Develo pment Centre. March 1998.

- **Chaherli, N. & M. El Said**

  " Impact of the WTO Agreement on M E N A Agriculture " Economic Research Forum. Working Paper 2007.

- **Correa, C.M**

  " Intellectual Property Rights, The WTO and Developing Countrie.

  The TRIPS Agreement and Policy Options.

  Zed Books, London , 2000.

- **Dawkins, K.**

  Intellectual Property Rights and the Privatization of life.

  Foreign Policy, In Focus, vol. 4, No. 4 January 1999.

- **Droege Susanne & B. Soete**

  "TRIPS, North-South Trade, and Biological Diversity"

  Environmental and Resource Economics 19: 149-163,2000.

- **GAIA – GRAIN**

  " Ten Reasons not to Join UPOV "

  Http://www.Grain.Org/accessed at 15-1-2002.

- **GRAIN**
" TRIPS versus CBD ".
Global of Trade and Biodiversity in Conflict Issue, no 1,April 1998.

- **Le hman, K**
"Pirates of Diversity : The global Threat to the **Earth's** Seed".Informahion About Inte llectual Property Rights-no 3.

- **Mann Howard**
" IPRs, Biotechnology and the Protection of Biodiversity . International and Environmental law Policy. Aylger, Oucbec accessed at 15-1-2002.
Http // strategies. Ic. gc. Ca ss G ip 00030e htm.

- **Salazar, Roxana & M. Valverde**
"Biosafety, Consumer Protection and International Trade".Ambio Foundation-Costa Rica , november 2000.

- **Sasson, A(UNESCO)**
Agricultural Biotechnologies and the concentration Trend in Agribusiness".
Http:// Lambada, upc. Es/---A ccessed at, 21/11/2001.

- **Shiva, v.**
Agricultural Biodiversity, IPR and Farmers' Rights". Economic and Political Weekly, june 22, 1996.

- **Wynberg Rachel**
  " Privatizing the Means For Survival :
  The commercialisation of Africa's Biodiversity.
  Global Trade and Biodiversity in Conflict. Issue No. 5,
  April 2000.

- Http: // www. Grain. Org.
- http. // www. Vshiva. Org 1 prs htm.

